موقف روسيا الاتحادية من تطورات الأزمة النووية الإيرانية ٢٠٠٥ـ٢٠٠٨ دراسة تاريخية

م.د. محمد سالم احمد الكواز
مركز دراسات الموصل
جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٢/٩/١٧ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٢/١١/٢٢

ملخص البحث:

منذ عام ٢٠٠٥ دخلت روسيا الاتحادية في سجال عميق مع دول الغرب الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بشأن طبيعة علاقاتها مع حكومة طهران التي أظهرت تعنتها في عدم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحيث ازدادت الأزمة النووية الإيرانية تفاقماً بعد المفاوضات الطويلة بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي، ولا سيما عُقب وصول الرئيس محمود احمدي نجاد إلى السلطة في طهران عام ٢٠٠٥ والتي عززت من العلاقات مع روسيا في عهد رئيسها السابق فلاديمير بوتين، وكذلك في عهد الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف بعد تذبذب نسبي.

وبالرغم من المصالح المشتركة التي تربط بين روسيا وإيران وتحديداً في المجال النووي، إلا أن الموقف الإيراني المتشدد في عدم الالتزام بالقوانين الدولية أثار شكوك الغرب وحتى روسيا في السلمية التي تعلن عنها إيران بشأن تطوير برنامجها النووي، بحيث وضع الروس في مواقف حرجة للغاية، ومع ذلك وبدافع المصالح والمنافع التي تسعى لها موسكو، استمرت في دفاعها عن إيران بعد إحالة الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي الذي أصدر حزمة من العقوبات الدولية ضد إيران طيلة السنوات٢٠٠٦ -٢٠٠٨.

Russia's Attitude Toward the Developments of Iran's Nuclear Crisis 2005-2008 Historical Study

Lect. Dr. Mohammd Salim Ahmad Al-Kawaz
Mosul Studies Center
Mosul University

Abstract:

In 2005, Russia entered the deep debate with the Western permanent members of the UN Security Council on the nature of its relations with Tehran government, which showed its intransigence in no cooperation with the International Atomic Energy Agency (IAEA) from 2005. So that increased nuclear crisis worsened after long negotiations failed between Iran and the European Union, more especially after the arrival of President Mahmoud Ahmadinejad to the presidency in Iran in 2005, which deepened the relations with Russia under its former President Vladimir Putin, as well as in the current era of the Russian President Dimitry Medvedev after a relative volatility.

Despite entangling interests linking Russia, Iran, and specifically in the nuclear field, the Iranian stand in noncompliance with international laws that raised Western suspicions and even Russia in the peace announced by Iran to develop its nuclear program, has put the Russians in positions very embarrassing. However, driven by the interests and benefits, of Moscow, Russia continued its defense of Iran after refering the Iranian nuclear file from the International Atomic Energy Agency (IAEA) to the UN Security Council, which issued a package of international sanctions against Iran over the years 2006-2008.

المقدمة:

لقد طرأ تغيير عميق في السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية تجاه إيران في العقد الأخير من القرن الماضي، لا سيما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، إذ تعرضت روسيا إلى صعوبات اقتصادية حادة كانت الدافع الرئيس لها في تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيران وخاصة فيما يتعلق بطموحات الأخيرة في تطوير برنامجها النووي والصاروخي. وهو ما كان متوافقاً مع التغير الكبير للسياسة الخارجية الإيرانية في سعيها نحو تعميق العلاقات مع الروس وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الذي لطالما كان مصدر عدم ارتياح للإيرانيين .

إذ تعهدت روسيا لإيران وضمن اتفاقيات بين البلدين على بناء مشروع مفاعل بوشهر الإيرانية منذ مطلع عقد التسعينيات، فروسيا تدرك أن دعمها لإيران يوفر فائدة أكبر بكثير من التخلي عنها، وأن الشراكة مع إيران يعطي للقيادة الروسية فرصة لتصور نفسها لجمهورها المحلي بأنها ذات الصلة بالدول الأكبر نفوذاً في العالم، ومن أجل إحياء مكانة روسيا في الساحة العالمية، ولانتشال الاقتصاد الروسي من أزماته المالية، ولتفعيل انجاز مشروع بناء مفاعل بوشهر، وقعت روسيا مع إيران في مطلع القرن الواحد والعشرين على عقد بقيمة مليار دولار.

لكن التعنت الإيراني في عدم التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما بعد أن تم في عام ٢٠٠٢ الكشف عن مواقع نووية إيرانية لم تعلن عنها حكومة طهران، كانت قد أثارت فزع الغرب وحتى روسيا، وتفاقم الحال عُقب المفاوضات العقيمة بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي التي استمرت حتى عام ٢٠٠٤، وازداد عند وصول احمدي نجاد إلى السلطة في إيران عام ٢٠٠٥ وتصريحاته المناهضة للسياسات الغربية وبخاصة الأمريكية في المنطقة، وتطلعاته في تطوير البرنامج النووي الإيراني ببناء مفاعل ومنشآت نووية في بلاده، مما دفع ذلك مجلس الأمن الدولي إلى فرض حزم من العقوبات الاقتصادية حتى عام ٢٠٠٨ التي تُلزم إيران على تنفيذ وقف عمليات تخصيب اليورانيوم في منشآتها النووية المثير للشكوك في طبيعتها السلمية

ولغرض الإحاطة بالموضوع قدر الإمكان من جميع جوانبه، ارتأى الباحث توضيح حيثيات ذلك في عرض سلط الضوء على ابرز توجهات السياسة الروسية تجاه تطور الأزمة النووية الإيرانية منذ مطلع القرن الواحد والعشرين ولغاية ٢٠٠٥ وذلك وفق ما تضمنه المحور الأول من هذا البحث. أما المحور الثاني فقد خُصص لتقديم عرض مفصل حول الموقف الروسي من العقوبات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن الدولي ضد إيران طيلة المدة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

سياسة روسيا الاتحادية تجاه برنامج إيران النووي حتى عام ٢٠٠٥

عكفت روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام١٩٩١ على تقديم دعمها لإيران في بناء تكنولوجيا نووية متطورة، إذ أخذت على عاتقها مهمة استكمال بناء مفاعل بوشهر للطاقة النووية في إيران، الذي بدأ العمل به منذ عام١٩٧٥ بواسطة شركات فرنسية وألمانية، ثم توقفت لاحقاً بسبب اندلاع الثورة الإيرانية عام١٩٧٩، ثم وقوع الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرت للمدة١٩٨٠ -١٩٨٨ [١] إذ تعرضت مفاعل إيران النووية للقصف الجوي العراقي طيلة سنوات تلك الحرب، فصمم الروس على إعادة تشغيل تلك المفاعل، ومواصلة التعاون التقني مع إيران، وهذا ما كانت تطمح إليه الأخيرة، فانهيار الاتحاد السوفيتي دفع إيران نحو تعميق علاقاتها مع الروس بعد أن أطمئنت بزوال التهديد الأزلي الذي كانت تشعر به تجاه جارتها الشمالية. والإيرانيون يّعدون علاقاتهم مع روسيا بوصفها أداة لمزيد من التنمية لأهدافها الدولية، ويعتقد المسؤولون الإيرانيون أن توسيع العلاقات مع روسيا يمكن أن يعزز موقفهم ضد القوى الإقليمية التي كانت ترغب في تقييد دور إيران في منطقة الشرق الأوسط، والروس من جانبهم يعّدون علاقاتهم مع إيران يُساهم في توسيع نفوذ روسيا على المستويين الإقليمي والدولي، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج العربي تحديداً[٢] كما يعد الروس إيران البلد الذي يُعلق أهمية كبيرة على الغرب، ويمكّن روسيا من إنهاء عزلتها عن العالم الغربي قبل عام١٩٩١[٣] .

وبالنسبة لروسيا، فإن تعاونها النووي مع إيران يُعد وسيلة لتطوير العلاقات بين الدولتين، خشية ازدياد تأثير العنصر الإسلامي على الأوضاع الأمنية في روسيا، وخصوصاً في جنوبها، فضلاً عن كسب العوائد المالية المترتبة على الصفقات والمشروعات التجارية بينهما، وفي مقدمتها مشروع محطة بوشهر للطاقة النووية [٤]. كما وأن إيران بالنسبة للروس تتحلى بأهمية إستراتيجية لمصالحها الاقتصادية [٥]، لا بل إن إيران بالنسبة للروس الدولة التي الذي يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً على المستوى الاقتصادي في السياسة الروسية في الشرق الأوسط[٦] .

ففي عام١٩٩٢ وقعت روسيا وإيران على اتفاقيتين، الأولى تتضمن التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والثانية تتعلق ببناء محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية في بوشهر[٧] فروسيا توقعت أن تجني ما يصل إلى (١٠) مليارات دولار من صفقة بناء محطة بوشهر النووية [٨] .وبدأ الجانبان في عام١٩٩٣ الدخول في مفاوضات تفصيلية أدت إلى نتائج إيجابية بدءً من تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٤، عندما أعلنت إيران أن روسيا أقرت اتفاقية بمبلغ (٧٨٠) مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر، وجرى التوقيع الفعلي على هذه الاتفاقية مع روسيا في٨ كانون الثاني/يناير١٩٩٥، التي تولت بموجبها الشركات الروسية المختصة مهام تهيئة الموقع وتجهيز مفاعل نووي، وتزويده بالوقود النووي لمدة عشرة سنوات أي لغاية عام ٢٠٠٥، وتأهيل الكادر

الإيراني، لا بل قيام حكومة موسكو بإرسال شحنات ضخمة من المواد اللازمة ولا سيما الموارد البشرية، إذ أوفدت (١٥٠) فنياً و(٢٠٠٠) عامل روسي إلى موقع مفاعل بوشهر، وتدريب (٥٠٠) فني إيراني [٩]إذ هيأ هذا الاتفاق فرصة سانحة لروسيا في خلق فرصة عمل لآلاف من العلماء الروس المسرحين، باعتبار أن محطة بوشهر الإيرانية تعد بالنسبة للروس النفوذ السياسي لبلادهم [١٠]كما عدته روسيا نجاحاً كبيراً، إذ كانت في حاجة ماسة إلى العملة الصعبة، فوقعت في شباط/ فبراير ١٩٩٨ مع إيران على اتفاق التزمت بموجبه روسيا بإتمام مشروع بناء محطة بوشهر قبل ٨ تموز/ يوليو ١٩٩٩ [١١].

وبعد زيارة **يفغيني أداموف - Yevgeny Adamov** وزير الطاقة الروسي إلى طهران في أواخر تشرين الثاني ١٩٩٨ على رأس وفد ضم عدداً كبيراً من اختصاصي وزارة الطاقة الذرية، فضلاً عن عدد من أعضاء البرلمان الروسي للإطلاع وتقييم سير عملية بناء وتنفيذ مشروع محطة بوشهر النووي، تم على أثرها توقيع ادموف مع الجانب الإيراني على اتفاقية أكدت على أن بناء المفاعل النووي سيتم بالتقنية الروسية وحدها، وحددت الاتفاقية عام ٢٠٠٣ موعداً نهائياً لانجاز هذه المشروع[١٢].

وقد وضعت روسيا دائماً في تعاونها النووي مع إيران، التركيز على الطبيعة السلمية للرقابة على الأنشطة النووية الإيرانية[١٣]ونفت كل ما أثير من مزاعم وادعاءات حول إنتاج إيران لصواريخ باليستية، إلا أن المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية قد انعكست على مساعي إيران النووية، وخاصة فيما يتعلق بتعهدات الروس في بناء مفاعل بوشهر الإيرانية [١٤] فكرر المسؤولون الأمريكان دائماً تصريحاتهم حول أهداف إيران لاستكمال مفاعل بوشهر وبمساعدة من الروس من أجل إنتاج الأسلحة النووية [١٥].

ويعزو بعض الخبراء الروس في المجال النووي، أن الضغط الأمريكي نابعاً من خسائر اقتصادية أمريكية في تولي بناء هذه المفاعل، ويرون أن التعاون النووي الروسي مع إيران هو على غرار التعاون النووي الأمريكي مع كوريا الشمالية الذي كانت قد تعهدت به الولايات المتحدة في بنائه للأغراض السلمية عوضاً عن برنامجها العسكري، وبالنسبة للروس فإن الاستعداد الإيراني الدائم من أجل عمليات التفتيش الدولية هو مؤشر ودليل على مدى سلوكها الشفاف[١٦].

ولم يكتف الساسة الأمريكان بالادعاء فحسب، بل اعتقد بعض الخبراء الأمريكيين من أن روسيا تستخدم إيران كمنطقة عازلة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق مساعدة روسيا لإيران في تطوير تقنيات نووية لإغراض عسكرية [١٧] لا بل أن روسيا ومنذ منتصف التسعينيات واجهت ضغوط أمريكية لثني الروس عن عقد أية صفقة بشأن مفاعل بوشهر، إذ أن اتفاقية **غور - تشيرنوميردين** التي وقعها في حزيران/يونيو١٩٩٥ رئيس الوزراء الروسي الأسبق **فيكتور تشيرنوميردين -Victor Tshernomerdeen** مع نائب الرئيس الأمريكي الأسبق **آل غور - AL**

gore نصت على أن يتعهد الروس بالتوقف عن التعاون مع إيران فيما يتعلق بالتكنولوجيا النووية، وأنظمة الأسلحة المتطورة حتى عام ٢٠٠٠، بالمقابل تعهدت حكومة واشنطن بعدم سعيها إلى فرض عقوبات دولية ضد روسيا بقصد دعمها ورعايتها "للإرهاب" الدولي[١٨] رداً على اتفاقية١٩٩٢ بين إيران وروسيا وكما سبق الإشارة إليها.

لكن عقب وصول **فلاديمير بوتين - Vladimir putin** إلى رئاسة السلطة في روسيا (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)[١٩] ألغى من طرف واحد اتفاقية غور تشيرنوميردين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ [٢٠] لمواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي، وقد أكد عملياً على إلغائها أثناء زيارة نظيره **الإيراني محمد علي خاتمي**(١٩٩٧ -٢٠٠٥) [٢١] إلى موسكو في آذار/مارس٢٠٠١، إذ أشار الرئيس بوتين للأخير أن الاتفاق بين بلاده والولايات المتحدة منذ عام١٩٩٥ هو اتفاق ولد ميتاً بحسب وصفه [٢٢] تأكيداً منه على الاستمرار في بناء محطة بوشهر، وكذلك بناء محطات كهربائية أخرى تعمل بالوقود النووي في أصفهان [٢٣].

وكانت روسيا تعول دائماً على أن البرنامج النووي الإيراني يُعد مكسباً لها، وأن أغلبية الساسة الروس لم يُرحبوا بأن تمتلك إيران أسلحة نووية [٢٤] ولربما أن توقيع عقد بين روسيا وإيران في مطلع تموز/يوليو١٩٩٧ كان ينص على سبل مراقبة روسيا للمواصفات الدولية للسلامة في مفاعل بوشهر على الخليج العربي، وكان يهدف كذلك إلى فرض رقابة روسية على جميع مراحل انجاز أعمال المشروع بغية ضمان احترام مواصفات السلامة المحلية والدولية في تلك المفاعل [٢٥] .

كما أن روسيا ومنذ استلام بوتين للسلطة، وتماشياً مع السياسة العامة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكذلك الصين، طلبت من إيران بعدم تخصيب اليورانيوم، والكشف عن المواقع والمجمعات السرية، وتحقيق التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفق الضمانات الدولية [٢٦] وذلك بعد أن جرى منذ عام٢٠٠٢ تصويت داخل الكونغرس الأمريكي لإنهاء الصادرات الروسية إلى إيران، نظراً للكشف عن صفقة سرية تمت بين البلدين منذ مطلع العام المذكور، اخترقت بموجبها روسيا التزاماتها الدولية بشأن معاهدة منع الانتشار النووي غير السلمي [٢٧] مما آثار امتعاض الرئيس بوتين الذي أشار إلى أن الشركات الغربية ولم يُحددها قد زودت إيران بتكنولوجيا الصواريخ والوقود النووي[٢٨] واقترح على إيران السماح بمزيد من عمليات التفتيش الدولية بشكل واسع النطاق من المفاعل النووي الروسي الصنع هناك[٢٩] مؤكداً في تصريح له في تموز/يوليو٢٠٠٢ أن بلاده أعلنت أنها سوف تنهي بناء مفاعل بوشهر مقابل (٨٤٠) مليون دولار، وأنها تخطط لبناء خمسة مفاعل على مدى العقد المقبل واحد في بوشهر وأربعة في الأهواز للحصول على مبلغ (١٠) مليارات دولار[٣٠] .

فروسيا تدرك أن دعمها لإيران يوفر فائدة أكبر بكثير من التخلي عنها، وأن الشراكة مع إيران يعطي للقيادة الروسية فرصة لتصور نفسها لجمهورها المحلي بأنها ذات الصلة بالدول الأكبر نفوذاً في العالم، ومن أجل إحياء مكانة روسيا في الساحة العالمية، كما أن الاقتصاد الروسي واجه صعوبات جديدة، وأن إيران لديها مصالح مشروعة لا تهدد سلامة الأراضي الروسية [٣١] ولتفعيل انجاز مشروع بناء مفاعل بوشهر، وقعت روسيا مع إيران في٢٥ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٢ على عقد بقيمة مليار دولار [٣٢] .

وقد ظل البرنامج النووي الإيراني تحت المراقبة التي كانت تهتم بها الإدارة الأمريكية نظراً للعداء المستمر بينها وبين إيران، حتى كشف منشق إيراني بارز لم تُكشف المصادر عن إسمه في ١٤ آب/أغسطس٢٠٠٢ عن وجود موقعين نوويين إيرانيين لا تعلم الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنهما شيئاً، هما منشأة لتخصيب اليورانيوم في مدينة ناتانز على بعد (١٠٠) ميل شمال طهران، ومنشأه للمياه الثقيلة في مدينة آراك على مسافة (١٥٠) ميل جنوب طهران، وهذا ما اكدته مجموعة أخرى من المعارضة الإيرانية في الخارج في العام المذكور[٣٣]. بحيث عزز ذلك من المعلومات الاستخباراتية الأمريكية التي كانت تزود إدارة واشنطن بتفاصيل وحيثيات البرنامج النووي الإيراني التي وضعت إيران على قائمة الدوال التي ترعى "الإرهاب" الدولي كما تصفها الولايات المتحدة الأمريكية.

واصلت الإدارة الأمريكية في مطلع عام٢٠٠٣ اتهام السلطات الروسية بتزويد إيران في بناء محطتين سريتين، وفي مواقع غير معروفة تجري فيها نشاطات نووية أي في مدينتي ناتانز وآراك الإيرانيتين[٣٤] فأوضح **الكسندر رومياتسيف -Alexander Romantasev** مدير محطة ميناتور الروسية للطاقة النووية في آذار/مارس من العام نفسه، أن بلاده شاركت في بناء مشروع بوشهر، وأنه لم يتم إبلاغ الروس من لدن إيران حول التسهيلات في ناتانز وآراك. وفي أيار/مايس منه أيضاً، ذكر وزير الخارجية الروسي **أيغور ايفانوف -Egor Ivanov**، أن بلاده تعتقد أنه ينبغي أن تكون جميع ما يتعلق بجوانب برامج إيران النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى وجه السرعة [٣٥] .

ويبدو أن موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني كان أكثر تأثراً بحالة العلاقات الأمريكية الروسية من تأثره بتهديد خطر الانتشار الفعلي الذي تشكله جهود طهران، فمن وجهة نظر الروس أن البرنامج النووي الإيراني في حد ذاته لا يمثل تهديداً خطيراً، لكن امتلاك نظام إسلامي مسيطر على سدة الحكم كإيران لأسلحة الدمار الشامل، هو أمر غير مقبول بالنسبة لموسكو، ولم تُخفف السلطات الروسية مطلقاً وجهة نظرها بأن النظام الإسلامي الإيراني المسلح نووياً على الجانب الجنوبي لروسيا قد يكون أقل تعاوناً بكثير في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، وقد يقوض من نفوذ موسكو في مناطق الاتحاد السوفيتي السابقة، وإن إيران المسلحة نووياً

قد تزعزع الوضع في الشرق الأوسط، وقد توضح ذلك بعد أن تم الكشف في عام٢٠٠٢ عن البرنامج النووي السري الإيراني في آراك وناتانز، إذ راجعت موسكو على الفور مبادئ محددة تشكل الأساس لتعاونها النووي مع إيران(٣٦).

ويمكن القول بوضوح أدق إنّ روسيا وبحكم علاقاتها الوثيقة مع إيران وتعاونها النووي معها في بناء قدرات نووية سلمية، إلا أنها تعارض أي توجه إيراني ذاتي لتحويل هذه القدرات إلى أغراض عسكرية (٣٧) لا بل إن روسيا حرصت على أن لا تتمكن إيران من تطوير قدراتها النووية باتجاه امتلاك السلاح النووي (٣٨) ومن المحددات الرئيسة التي دفعت روسيا في تبني تلك السياسة نحو إيران هي:

أولاً: رغبة روسيا في المحافظة على الاستقرار في المنطقة ولاسيما الحدود الجنوبية لروسيا، وعدم الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام (٣٩) .

ثانياً: تأكيد روسيا على عدم توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة، بالعمل على المحافظة على استقرارها، لاسيما وأن روسيا تسعى إلى الدخول إلى نظام عالمي متعدد القوى، والإبقاء على مصالحها مع الدول الغربية أيضاً من خلال فتح الأسواق الأوربية للمنتجات الروسية، وإعادة بناء الثقة الأوروبية بالمنتجات الروسية، وفتح أبواب روسيا الجديدة أمام الاستثمارات الأوروبية (٤٠).

ثالثاً: بالرغم من المصالح الوثيقة بين إيران وروسيا، إلا أن الأخيرة حرصت وإصراراً منها في المحافظة على مصالحها الإستراتيجية السياسية والاقتصادية في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين بالإبقاء على تفوق النفوذ الروسي هناك، وترى بامتلاك إيران سلاحاً نووياً سيؤدي بلا شك إلى تغيير موازين القوى، وقد ينعكس سلباً على مصالح ونفوذ روسيا في تلك المنطقة التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي والحيوي لها (٤١).

ولربما أن الموقف الروسي قد تجسد بوضوح في تصريحات روميانتسيف في٢٣ نيسان/ابريل٢٠٠٣ معبراً عن قلق بلاده من النشاطات النووية الإيرانية، ومن امتلاك إيران السلاح النووي (٤٢).وتعقيباً على ذلك أعلن وزير الدفاع الروسي السابق **سيرجي ايفانوف - Sergei Ivanov** في ١٢ حزيران/ يونيو من العام نفسه، أن بلاده ستُقدم لإيران الوقود النووي فقط تحت شرط أن توقع الأخيرة على اتفاق تتكفل فيه بإعادة جميع الوقود المستنفذ إلى روسيا (٤٣).

وحينما حددت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في٣١ تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٣ موعداً نهائياً لإيران في تقديم وثائق كاملة لبرنامجها النووي، وإظهار أنه ليس لديها مصلحة في إنتاج أسلحة نووية بشكل سري (٤٤) سعت روسيا إلى الضغط على إيران لتقديم الطلب للوكالة الدولية كموعد وليس كإنذار حتى لا تكون هناك إساءة ضد إيران، فوافقت الأخيرة بتحديدها يوم ١٠ كانون الأول/ ديسمبر موعداً للتوقيع على البروتوكول الإضافي **(الذي يتيح المجال أمام عمليات التفتيش التي**

تحمل طابع المفاجئة من لدن مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنشآت الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار النووي)، لإعطاء الاعتبار الكامل لبرنامجها النووي، من خلال الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي [٤٥].

وأثناء مدة زيادة المشاركة الدولية في التحقق من نوايا إيران السلمية في برنامجها النووي، واصلت روسيا في دعم إيران من خلال القنوات الدبلوماسية، بحيث أنه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٣، قرر مجلس محافظي أو أمناء الوكالة الدولية عدم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي بفعل الضغط الروسي الكبير داخل أروقة الأمم المتحدة [٤٦] فروسيا كان لديها آنذاك دوافع نظراً لحاجتها إلى وسيلة لتحقيق التوازن، ولإثبات استقلالها في مواجهة الواقع من تزايد عالم أحادي القطب الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية [٤٧].

وطيلة المدة من كانون الثاني/يناير ولغاية تشرين الثاني/ نوفمبر من عام٢٠٠٤، دخلت إيران في مفاوضات مع الترويكا الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) بعد أن رفضت تعليق برنامجها النووي لتخصيب اليورانيوم، وتوقيعها مع الاتحاد الأوروبي على وقف جميع أبحاث التخصيب، والانتهاء من العمل في مفاعل المياه الثقيلة مقابل إجراء مفاوضات بشأن القضايا السياسية والأمنية والتعاون التكنولوجي، وبعد أن تم الاتفاق، تراجعت إيران عن موقفها، فانهارت المفاوضات بعد أن استأنفت إيران برنامجها النووي في التخصيب[٤٨] لا سيما عقب إصدار مجلس أمناء الوكالة الدولية في١٦ آذار/مارس٢٠٠٤ قراراً عبرت فيه عن قلقها الشديد بما بدأ أنه انعدام للشفافية من جانب إيران وخاصة مسألة اكتشاف أجهزة جديدة من الطرد المركزي التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم[٤٩] .

وهنا كانت ردود الفعل الروسية متباينة مع الاتحاد الأوروبي، إذ توصلت روسيا إلى اتخاذ إجراءات مع إيران بوقف عملها في محطة بوشهر إذا لم تتعاون مع مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٥٠] فمنذ عام ٢٠٠٤ عرضت روسيا على حكومة طهران القيام بعمليات تخصيب اليورانيوم في ورسيا من أجل الخروج من الأزمة الحادة بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي وبضغوط أمريكية[٥١]. ومقترح موسكو، قد أثار استفزاز الغرب من عدم تخلي إيران في اعتمادها على روسيا لتشغيل مفاعلها النووية، ومن أن هذا الاقتراح الروسي سيعزز إلى حد كبير من مكانة روسيا كقوة عظمى قادرة على إيجاد حلول للمشاكل، فنجاح روسيا بإقناع إيران على ضرورة التعاون الكامل في المجال النووي بالنسبة للغرب وخاصةً الولايات المتحدة يُعد نقطة تحول في الاعتراف الروسي بالمشروع النووي غير السلمي[٥٢] .

وبنظر دول الغرب ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، فإن روسيا هي ربيب الغرب ولا تشكل تهديداً خطيراً على مصالح الغرب على المستوى العالمي الأوسع نطاقاً كالولايات المتحدة تحديداً، كما أن روسيا إلى حد كبير قوة غير فعّالة، ومع ذلك بالاشتراك مع

غيرها من قوى إقليمية وعالمية ستشكل عقبة أمام المصالح الغربية، وقد تستخدم روسيا إيران في تعاملها مع الغرب كورقة مساومة ضد الغرب، وفي الوقت نفسه، فإن روسيا تحتاج إلى تنازلات اقتصادية وسياسية من الغرب من أجل المحافظة على نفسها كدولة فاعلة داخل حدودها الحالية، وبالتالي يرى الغرب أن روسيا تدرك أنه من أجل منع إيران في أن تصبح أقوى ستكون مستعدة لتلبية مطالب الغرب باعتبار أن توجهات إيران تُشكل تحدياً للسياسات الغربية[٥٣].

وبالرغم من أن الرئيس بوتين تمكن من إقناع الولايات المتحدة بالمقترح الروسي، إلا أن حكومة طهران، عدته أمراً يمس سيادة إيران المستقلة، وتدخلاً في شؤونها الداخلية واعتداءً على حرية وحقوق امتلاكها للتكنولوجيا النووية كباقي الدول التي تمتلكها [٥٤] .

وهناك سبب آخر وراء التعنت الإيراني، فإيران لا تثق بروسيا للحفاظ على نهايتها من الصفقة الإيرانية الروسية لاستكمال مفاعل بوشهر لا سيما بعد أن تأخرت روسيا في انجازه مع نهاية عام ٢٠٠٣[٥٥].ولتحرير المقترح الروسي وإيفاءً من روسيا في انجاز تعهداتها بإكمال مفاعل بوشهر الإيرانية، توصلت روسيا مع إيران في٢٨ شباط/ فبراير٢٠٠٥ إلى اتفاق بشأن تزويد روسيا محطة بوشهر بالوقود النووي اللازم لتشغيلها [٥٦] .

وفي خطوة لتهدئة المخاوف الغربية، أعلن روميانتسيف الصفقة مع إيران بعد أيام فقط من عقد قمة بين الرئيس الروسي بوتين والرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش - George W. Bosh، إذ تعهد الرئيسان على زيادة التعاون للحد من انتشار الأسلحة النووية[٥٧] وعلى أثر ذلك انضمت الولايات المتحدة في آذار/مارس٢٠٠٥ إلى الاتحاد الأوروبي في منح إيران مجموعة من الحوافز الاقتصادية من أجل التخلي عن برنامجها النووي[٥٨] ومن جانبها سعت روسيا إلى تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عن طريق دعوتها للانضمام إلى **منظمة شنغهاي الاقتصادية للتعاون -SCO** بصفة مراقب[٥٩].

إلا أن الموقف الروسي تغير بعض الشيء عن طريق تصريحات الرئيس بوتين في نيسان/أبريل٢٠٠٥، الذي رأى أنه من حق إيران تطوير دورة كاملة للوقود النووي مع التزاماتها بالضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك تماشياً مع المادة الرابعة من معاهدة حظر الانتشار النووي، والأهم من ذلك أصر الرئيس الروسي على ضرورة تسوية جميع الخلافات في إطار الوكالة الدولية وليس من خلال فرض عقوبات دولية. لا بل إنه طالب أن يتم حل الأزمة النووية الإيرانية بالمزيد من المفاوضات، وليس عن طريق استخدام القوة، ووعد أن بلاده ستستخدم حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار بموجب الفصل السابع من مجلس الأمن الدولي يفرض عقوبات على إيران وذلك تجنباً لاستخدام القوة العسكرية، موضحاً أن المجتمع السياسي والاستراتيجي الروسي بما في ذلك السلطتين التشريعية والتنفيذية للسلطة الاتحادية رفضت استخدام العقوبات أو القوة لمنع إيران من تطوير قدرات تخصيب اليورانيوم التجريبية في جهاز الطرد المركزي من نوع (P-

1200) التي تعمل في ناتانز تحت ضمانات الوكالة الدولية، وفي إطار أحكام معاهدة منع الانتشار النووي، بوصفها قدرات تبقي إيران ما لا يقل عن عشرة سنوات لكي تكون قادرة على امتلاك أسلحة نووية حالها حال إسرائيل. كما وإن الأغلبية الساحقة من النخبة الروسية اعترضت على استخدام القوة أو فرض عقوبات لحرمان إيران من قدرة التخصيب المعززة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٦٠].

وعند تولي الرئيس الإيراني **محمود احمدي نجاد** [٦١] السلطة في إيران عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ رحبت موسكو بفوزه رئيساً جديداً لإيران، لاسيما وأنه مناهض للسياسات الأمريكية التي تتفوق على سياسات روسيا بشأن إستراتيجية واشنطن الرامية إلى منع التقارب الروسي - الإيراني، وهذا ما كان متفقاً مع إستراتيجيات الرئيس الروسي بوتين الذي اعتقد أن إيران كشريك مربح للغاية بالنسبة لروسيا يمكن أن تكتسب اليورانيوم لمفاعلها النووي [٦٢] لا بل يعتقد أنه يتشاطر مع نظيره الإيراني في الاعتقاد القائل بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي العدو الرئيس لروسيا وإيران [٦٣] .

فالمعروف أن إيران في ظل الرئيس احمدي نجاد، ازداد موقفها إصراراً بشأن استمرار اهتمامها بتطوير برنامجها النووي، ومواجهة تحديات الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[٦٤] في ظل الحملة التي تقودها الأخيرة بدفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي للضغط على إيران بالتخلي عن تطوير برنامجها النووي بوقف تخصيب اليورانيوم، وخاصة حينما رفضت إيران مجموعة من الحوافز الاقتصادية والأمنية التي قدمها لها الاتحاد الأوروبي أثناء المفاوضات بين الجانبين في٤ آب/أغسطس٢٠٠٥ تطبيقاً لاتفاق باريس الذي تم بينهما في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٤، الذي رفضته إيران، ومن بين ما تضمنته تلك الحوافز، إقامة تعاون تجاري بين الاتحاد الأوروبي وإيران ودعم انضمامها لمنطقة التجارة العالمية، وتقديم إيران ضمانات موضوعية بعدم سعيها لإنتاج أسلحة نووية أو أن برنامجها النووي للأغراض السلمية [٦٥] إلا أن حكومة طهران رفضت ذلك أيضاً، وأعلنت في١٩ آب/أغسطس٢٠٠٥ السير في عملية تخصيب اليورانيوم في منشأة أصفهان[٦٦] .

وكان قلق روسيا في المقام الأول، يُكمن في إمكانية استمرار مشروع بناء المفاعل في بوشهر [٦٧] وبالرغم من ما تدعيه إيران في عهد الرئيس احمدي نجاد من الاستخدامات النووية السلمية، إلا أنها متمسكة بحقها الكامل في مواصلة تخصيب اليورانيوم، وهو ما يعد السبب الرئيس وراء تصاعد الأزمة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن ورائها الولايات المتحدة والدول الغربية [٦٨] .

إذ وعد الرئيس الإيراني احمدي نجاد بأن يكون التعاون مع الوكالة الدولية المحور المركزي للسياسة النووية الإيرانية، ورفض الذرائع التي تمنع إيران من تخصيب اليورانيوم خوفاً من تطور

برنامج نووي عسكري، مؤكداً على أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية بدون دورة إنتاج الوقود يعد كلاماً لا معنى له، وشدد على حق إيران الطبيعي في الحصول على دورة إنتاج الوقود النووي، وهدد بوقف المحادثات في حال تزايد الضغوط على بلاده، لاسيما بعد أن أشار المسؤولون في الاتحاد الأوروبي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات دولية ضد إيران [٦٩].

وحينما أعلنت الوكالة الدولية بتاريخ١٩ أيلول/سبتمبر٢٠٠٥ أنها صوتت بأغلبية على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي رداً على انتهاك حكومة طهران لاتفاقية السلام النووي [٧٠] لا سيما عقب إعلان الرئيس الإيراني نجاد في آب/ أغسطس منه اعتزام بلاده لاستئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم في منشأة أصفهان النووية، وتجدد الخلافات بين إيران والاتحاد الأوروبي بشأن موعد استئناف جولة المفاوضات الجديدة بينهما[٧١] امتنعت روسيا عن التصويت، وقال روميانتسيف: "**نحن نقدر مخاوف المجتمع الدولي، ولكن إيران لها الحق في تنفيذ برنامجها لإقامة دورة الوقود النووي، وفي الوقت نفسه نحن لا ننصح بتحويله إلى أهداف غير سلمية، وفي النهاية، فإن روسيا لن تتخلى عن تعاونها مع إيران**"[٧٢] .

وتشير المصادر إلى أنه في نهاية أيلول/سبتمبر٢٠٠٥ التقى الزعيمان الروسي والإيراني في نيويورك أثناء حضورهما الافتتاح السنوي لأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحسب ما نقلته صحيفة روسية، فقد حاول الرئيس بوتين إقناع نظيره الإيراني بالعدول عن موقف بلاده المتشدد، فرفض الأخير مؤكداً أن إيران سوف لن تقدم أبداً أية تنازلات أو أن تعمل على تقليص برنامجها النووي [٧٣] .

وفي محاولة أمريكية للضغط على روسيا لتغيير موقفها، التقت وزير الخارجية الأمريكية السابقة **كوندوليزا رايس - Condoleezza Rice** مع نظيرها الروسي سيرجي لافروف في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٥ من أجل حث الروس للانضمام إلى الولايات المتحدة في مساعيها للتصويت في مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات ضد إيران، فردت روسيا بالالتزام بالتريث وعدم التسرع، وبادرت إلى أن تكون بمثابة الوسيط الدولي بين إيران والولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين، وذلك في محاولة لزيادة الحضور الروسي على الساحة العالمية، وللتخفيف من حدة التهديدات التي يتعرض لها مفاعل بوشهر وما سيتسبب من أضرار بمصالح روسيا فيه [٧٤] .

ولتفعيل الموقف الروسي، أعلنت وزارة الخارجية الروسية في٢٥ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٥ في بيان لها أن اقتراح روسيا بإنشاء مؤسسة مشتركة روسية - إيرانية على الأراضي الروسية لتخصيب اليورانيوم لا يزال سارياً، بحيث يسمح لإيران بتحويل اليورانيوم إلى سادس فلوريد اليورانيوم، موضحة أن السفارة الروسية في طهران سلمت في٢٤ منه للسلطات

الإيرانية كتاباً في هذا الصدد، وأضافت أن هذا المقترح يشكل مساهمة روسية في البحث عن حل يقبله الجميع في إطار تسوية الوضع بالطرق السياسية، وترغب روسيا في أن يوافق عليه الجانب الإيراني، لكن المسؤولين الإيرانيين رفضوا للمرة الثانية المقترح الروسي[٧٥] وجاء ذلك على لسان **حميد رضا آصفي** المتحدث الرسمي آنذاك باسم وزارة الخارجية الإيرانية قال فيه: "**لم نتلق اقتراحاً ملموساً من روسيا، ولكن واضح أننا نتلق بشكل إيجابي فقط المقترحات والخطط التي تعترف بحق إيران في تخصيب اليورانيوم على أرضها.. وإذا تم الاعتراف بحقنا فإننا سنقبله وسنرفضه إذا لم يتم ذلك**"[٧٦] .

ونظراً لعدم تعاون حكومة طهران، شعرت إدارة موسكو بخيبة الأمل، وخاصة بعد أن أقدمت روسيا على فعل العديد من الأشياء من أجل إيران، بما في ذلك إطلاق قمر اصطناعي إيراني للتحسس النائي وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥[٧٧] فردت إيران على ذلك عن طريق إرسالها **علي لاريجاني** رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني إلى موسكو في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، حاملاً رسالة مفادها أن إيران أخذت بنظرة إيجابية كبيرة بشأن المقترح الروسي حول إجراء تخصيب روسي - إيراني مشترك لليورانيوم الإيراني في روسيا، ولكنها أصرت على "تشذيب" المقترح [٧٨] .

الموقف الروسي من قرارات العقوبات الدولية ضد إيران ٢٠٠٦-٢٠٠٨

لاحظنا مما تقدم مسبقاً، أن الموقف الروسي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني يُعد واحداً من الأدوار القليلة التي تميز فيها الدور الروسي بالفاعلية والديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسة المثارة على الساحة الدولية، بل ربما جاز القول أن الموقف الروسي تجاه تلك الأزمة يُعد الدور المحوري، لا وبل الأبرز على الإطلاق بحكم المكانة المهمة لعلاقات روسيا مع جميع الأطراف، لاسيما مع إيران من خلال تقديم حكومة موسكو اقتراح مبادرات محدودة لتسوية الأزمة كحلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن، ولا ينفي ما سبق أن سياسة روسيا تجاه الأزمة كان منطلقاً بالأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، مما دفعها للقيام بخطوات متعددة للحفاظ على تلك المصالح في سياق تطور تلك الأزمة [٧٩].

فروسيا بالرغم من تعاونها مع إيران في المجال النووي، إلا أنها مقيدة نظراً لظروفها الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها، ولم تُعد تمثل قطباً مواجهاً للولايات المتحدة وأوروبا مثلما كانت على عهد الاتحاد السوفيتي، بل إنها حاولت الاستفادة من موقعها ضمن مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، لتحقيق قدرات جديدة تجعلها في مستوى بقية دول الأعضاء[٨٠] أي بمعنى أن الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية يرتكز على التعاون النووي والاقتصادي الوثيق مع

إيران، لكون أن روسيا تُعد واحدة من أقوى الشركاء التجاريين لإيران، لاسيما وأنها قامت بتنفيذ مشروع إنشاء المفاعل النووي الأول في محطة بوشهر، وتعتزم البدء في إنشاء مفاعل ثانٍ في المحطة ذاتها لإنتاج الطاقة الكهربائية [٨١].

كما وأن رفضها لاحتمالات امتلاك سلاحاً نووياً لا يجعلها تقبل الشكوك والهواجس الغربية وخاصة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي بشأن حقيقة الأهداف المحركة للبرنامج النووي الإيراني، وإنما تحتفظ روسيا لنفسها بتقويمها الخاص لهذه الأزمة، وهي ربما تكون أقدر من غيرها على تقييم أبعاد حدود البرنامج المذكور، وبحكم مشاركتها فيه بصورة أساسية، حتى وإن كانت الأزمة تتعلق بمنشآت أقامتها إيران بعيداً عن إطار التعاون مع روسيا [٨٢].

وبشأن معارضة موسكو الشديدة لمشروع مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيقاف أنشطة تخصيب اليورانيوم الإيراني، ليس الهدف الرئيس منه معاقبة إيران، وإنما تشجيعها وتحفيزها على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل إيقاف الأنشطة المثيرة للشكوك، وإزالة الغموض حول الجوانب الخفية في برنامجها النووي. ووفق هذا المفهوم تعتقد روسيا أن مسألة فرض عقوبات تطالب بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران يمكن أن تدفع إيران للمزيد من التشدد والقيام بإجراءات مضادة لتلك العقوبات، بما يؤدي إلى تصعيد الأزمة، وهو ما يتطلب ألا تُركز الإجراءات التي يتضمنها القرار فرض عقوبات ضد إيران، بقدر ما يشتمل على مجموعة من الضغوط التي تعكس فقط قلق المجتمع الدولي من أنشطة إيران المثيرة للشكوك، بما يشجعها على التعاون بدرجة أكبر في المستقبل مع المطالب الدولية[٨٣] وهذا الموقف الروسي لم يتغير حينما تم إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي الذي أصدر قرارات بفرض عقوبات اقتصادية ضد إيران، وكما سنرى ذلك.

ففي كانون الثاني/يناير٢٠٠٦، أعلنت إيران إعادة تشغيل عملية تخصيب اليورانيوم، وفي ٤ شباط/ فبراير من العام نفسه صوتت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مشروع قرار يدعو إيران إلى تجديد الثقة في النية السلمية لبرنامجها النووي، وفي حالة رفض الأخيرة، سترفع الوكالة الدولية تقريراً ينص على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي[٨٤]

لكن حكومة طهران لم تستجب لذلك، فقررت الوكالة الدولية في ٨ آذار/مارس٢٠٠٦ تنفيذ مشروع القرار ليتسنى لمجلس الأمن إصدار قرار يتضمن فرض عقوبات دولية ضد إيران [٨٥] عندئذٍ منح مجلس الأمن لإيران في٣٠ آذار/ مارس منه مدة ثلاثين يوماً لتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم لتفادي عقوبات دولية، وهو ما لم يلقى استحساناً من طهران التي أصرت على عدم انصياعها لمجلس الأمن الدولي [٨٦] وهذا ما فتح الباب أمام روسيا للسير قدماً في محادثاتها الثنائية مع إيران حول التوصل إلى حل وسط لمسألة التخصيب، فاقترحت حكومة موسكو منح إيران ملكية منشأة طرد مركزي في روسيا لاستخدامها في تخصيب سادس فلوريد اليورانيوم المنتج في إيران

مما يسمح للأخيرة بتشغيل منشأة تحويل اليورانيوم في محطة أصفهان النووية [٨٧] ومع أن الاقتراح الروسي كان يتناقض مع الخط الأحمر الأمريكي، الإ أن الروس أرادوا السماح للإيرانيين بمتابعة استخدام التكنولوجيا التي لم يتقنوا استخدامها بعد، ولم تكن روسيا لتلزم نفسها، واقترحت بالمقابل على الإيرانيين استئناف الحوار مع الاتحاد الأوروبي، لكن حكومة طهران رفضت الاقتراح [٨٨] .

وفي الوقت نفسه الذي أيدت فيه دول الترويكا الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) في نيسان/ابريل٢٠٠٦ مشروع قرار الوكالة الدولية بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي بسبب انتهاكات إيران لاتفاقية حظر الانتشار النووي والبرتوكول الإضافي الخاص بالتفتيش المفاجئ عن المنشآت النووية الإيرانية، فضلاً عن تصريحات الرئيس الإيراني احمدي نجاد بشأن إزالة إسرائيل عن الوجود في حال قيامها بالاشتراك مع الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية للمفاعل النووية الإيرانية، قد أثارت استياء دول الغرب بوصفها تصريحات غير مقبولة دولياً [٨٩] كما أحدث تغييراً في موقف روسيا من الأزمة النووية الإيرانية، ففي الشهر ذاته، أعلنت موسكو أنها لن تؤيد انضمام إيران للنادي النووي، وذلك لسببين رئيسين **الأول:** رداً على ما أعلنه الرئيس الإيراني نجاد في ١١ من ذلك الشهر، بأن إيران بدأت بتخصيب اليورانيوم بنسبة (٣،٥%) محلياً، ووصف هذه العملية بأنها انجاز للخطوة المهمة نحو امتلاك التكنولوجيا وانضمام بلاده للنادي النووي [٩٠] **وثانياً:** على ما أقدمت عليه أجهزة الإعلام والصحافة الإيرانية بالتنديد بموسكو لخيانتها بالمصالح الإيرانية، حينما انضمت روسيا في٤ شباط/فبراير٢٠٠٦ إلى أكثر الأعضاء في مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التصويت على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي[٩١].

بعد ذلك أوضحت موسكو لحكومة طهران، أنه في الخطوة التي اتخذتها الأخيرة في استئناف عمليات التخصيب، فإنها تخسر تأييد روسيا إذا ما أصرت إيران على موقفها، وأقر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف للمرة الأولى بأن طهران تعطي بموقفها الأخير مبررات للأطراف التي تشتبه في أنها تسعى إلى امتلاك سلاح نووي، وأنه من الأجدر حسب وجهة النظر الروسية شراء وقود نووي من دول أخرى بدلاً من تخصيبه داخل إيران، هذا مع استعداد روسيا لتزويد إيران بالوقود النووي اللازم لمفاعل بوشهر ومحطات نووية أخرى جديدة، وكان لافروف صريحاً عندما عبر عن حقيقة الموقف الروسي من الأزمة النووية الإيرانية حينما أشار إلى أن المصالح الاقتصادية الروسية هي العنصر الأهم في العلاقات مع إيران، موضحاً أن هناك ارتباطات سياسية أخرى لروسيا مع الدول الغربية أهم حسب وجهات النظر الروسية من المصالح الاقتصادية مع إيران، وإلى الضغوط التي تتعرض لها موسكو من إدارة واشنطن والعواصم الأوروبية نتيجة المساندة الروسية لطهران، خاصة وأن الرئيس الروسي بوتين في أخر اجتماع له مع نظيره الأمريكي بوش، وعد الأخير بأنه إذا أقدمت إيران على استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم، فإن

روسيا لن تحول دون عرض الملف النووي الإيراني على مجلس الأمن. هذا وأشار لافروف إلى أن تصريحات الرئيس الإيراني احمدي نجاد ضد إسرائيل تُسبب إحراجاً لحكومة موسكو [٩٢].

وفي بيان أصدرته وزارة الخارجية الروسية، طالبت من حكومة طهران بالعدول عن قرارها في استئناف أبحاث اليورانيوم، وقد أكد رئيس مجلس الفيدرالية الروسي **سيرجي ميرانوف - Sergei Meranov**، أن روسيا عارضت في السابق إحالة الملف النووي إلى المحافل الدولية، لكن الخطوة التي تم فيها إحالة ذلك الملف من الوكالة الدولية إلى مجلس الأمن هي خطوة إيجابية بعد أن أحجمت إيران عن الاستجابة لنداءات التعاون، وعد رفض طهران للمقترح الروسي بإجراء التخصيب في روسيا، يضع أمام مجلس الأمن الدولي مسؤولية حل المشكلة الإيرانية [٩٣].

وبعد أيام قليلة أعلن وزير الخارجية الإيراني **منوجهر متكي** رغبة بلاده في الاستمرار في المحادثات مع موسكو بشأن اقتراحها بالتخصيب المشترك بين إيران وروسيا في الأراضي الروسية، ولكن فقط في حال تم هذا العمل بشكل جزئي في الأراضي الإيرانية [٩٤] تأكيداً من الوزير المذكور على ما كان قد أشار إليه **علي لاريجاني** كبير المفاوضين الإيرانيين ورئيس مجلس الأمن القومي الإيراني الذي كان قد أشار في مطلع عام٢٠٠٦ بوصفه آنذاك مكلفاً بمهام مسؤولية البرنامج النووي في إيران، أن بلاده تدرس إمكانية توقيع اتفاق مع موسكو لإنشاء مشروع مشترك خاص بتخصيب اليورانيوم في روسيا [٩٥] إلا أن الأخيرة أكدت للوزير الإيراني أعلاه أنه لم يتم إبلاغها رسمياً بذلك، وردت عليه موضحة أن الشرط الذي ذكره لن يحظى بالقبول بالنسبة لها والأعضاء الدائمة في مجلس الأمن الدولي، فأصرت إيران بإعلان تمسكها بمواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم في إيران ورفضها أي مقترح دولي كالذي قدمته حكومة موسكو لها [٩٦]. ففسرت إحدى الصحف الروسية بان هذه الخطوة الإيرانية بمثابة انتقام أو كردة فعل عنيفة نتيجة تبني روسيا موقفاً كالذي تبنته دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي [٩٧].

وبالرغم من الضغط الأمريكي والبريطاني والفرنسي المشترك الذي مارسوه على روسيا، إلا أن الأخيرة ظلت متمسكة بامتناعها عن أي قرار يصدره مجلس الأمن الدولي يلزم إيران بوقف جميع أنشطتها النووية، وقاومت روسيا تقييم الموقف على أن إيران تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين [٩٨] لان روسيا ورغم ما سبق وأشار إليه وزير خارجيتها سيرجي لافروف من أن ارتباطاتها السياسية مع دول الغرب أهم من مصالحها الاقتصادية مع إيران، كان مجرد دفع إيران للتراجع عن موقفها وتبدي تعاوناً دولياً أكبر وذلك لتفادي تصاعد حدة الأزمة النووية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

فمن الناحية الاقتصادية فضلاً عن ما أوضحناه سابقاً، تجني روسيا فوائد هائلة من بيع تكنولوجيا نووية إلى إيران وتوريد الوقود النووي، وتدريبها للكوادر الفنية الإيرانية في المجال

النووي، فضلاً عن مكاسب أخرى من حصولها على النفط والغاز من إيران، ولا ينبغي أن نقلل من دور إيران في تجارة النفط في بحر قزوين، والمنافع الروسية في إنشاء كارتل في مجال الطاقة مع طهران، أي أن إيران بالنسبة للروس هي نقطة الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط وبوابة لاستعادة نفوذها المفقود في منطقة إستراتيجية مهمة، فروسيا ومن خلال تعاونها النووي والاقتصادي والتجاري مع إيران تقوم في الوقت نفسه بمتابعة مصالحها في هذه المنطقة مع اتساق قوي في الشرق الأوسط، وهذا يعني التنسيق المتزايد مع إيران على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف من خلال مشاريع اقتصادية وجيواستراتيجية.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات المهمة لروسيا، لجأت إدارة موسكو بدفع دول الاتحاد الأوروبي بإجراء المزيد من المباحثات الدبلوماسية مع إيران، فلجأت تلك الدول في أيار/مايس٢٠٠٦ إلى حث الولايات المتحدة على تقديمها لإيران قائمة تحتوي على حوافز اقتصادية تشجيعية يمكن أن تثنيها عن موقفها، وتحذرها في الوقت نفسه شفوياً ومن خلال اتصالات غير علنية من عواقب عدم تخليها عن طموحاتها النووية، فاشترطت الولايات المتحدة أن تقدم إيران إثباتاً وبدليل محقق وصريح أنها توقفت عن نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم عن طريق الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية **خافيير سولانا** في ٦ حزيران/يونيو٢٠٠٦، إلا أن المسؤولين الإيرانيين رفضوا الموعد النهائي الذي قدمته الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة في يوم٢٦ من الشهر والعام نفسه، باعتبار أن الموعد من وجهة نظر حكومة طهران لا يسمح بالوقت الكافي لدراسة النتائج السياسية والقانونية المترتبة على هذه المقترحات، وهذا ما أكد الرئيس احمدي نجاد في الإعلان أمام شعبه بأن بلاده سترد على هذه المقترحات في نهاية آب/أغسطس٢٠٠٦، عندئذ أجلت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي موعد الرد الإيراني في٥ تموز/يوليو ثم بعد ذلك إلى١٢ منه، لكي يتوافق مع بداية اجتماعات قمة الدول الصناعية الثماني الكبرى، فأعلن **علي خامنئي** المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، موضحاً بأن المفاوضات بشأن برنامج إيران النووي ليس لها أية فائدة وأن بلاده ليست في حاجة إلى مفاوضات عقيمة [٩٩].

وبقدر تعلق الأمر بالموقف الروسي، أشارت حكومة موسكو في ٩ من الشهر نفسه، وضمن سعيها بتخفيف حدة الانتقادات الأمريكية والدول الأوروبية الثلاثة لها بخصوص سياستها الودية تجاه إيران، بأنها لازالت تعمل على المساعدة في إيجاد حل دبلوماسي للأزمة. وفي الحقيقة كان الرئيس الروسي بوتين نفسه قد عبر عن تفاؤله بشأن ذلك عقب اللقاء الذي جمعه مع نظيره الإيراني في منتصف حزيران/ يونيو أثناء انعقاد قمة شنغهاي التي انعقدت في مدينة شنغهاي الصينية [١٠٠] والأمر الذي قد عزز من تفاؤل الرئيس بوتين هو ما اقترحه نظيره الإيراني من أن روسيا وإيران يمكن أن يتعاونا بشأن أسعار الغاز الطبيعي وأن لا تتنافسا في تصديره إلى الأسواق

(حيث تقوم روسيا ببيع الغاز الطبيعي إلى أوروبا بينما تقوم إيران ببيعه إلى الهند وجنوب الصين)[١٠١].

لكن بحلول شهر تموز/يوليو٢٠٠٦ أصيبت حكومة موسكو بخيبة الأمل نتيجة تأخر حكومة طهران في الرد على مقترحات٦ حزيران/ يونيو من أجل التوصل إلى حل قضية البرنامج النووي الإيراني، وعبر وزير الخارجية الروسي لافروف بقوله: "**إن هذا الغياب للبوادر الإيجابية من جانب إيران يتناقض مع وعود الرئيس الإيراني احمدي نجاد للرئيس الروسي قبل شهر مضى**"[١٠٢] وأضاف لافروف مستبعداً مرة أخرى أن يدعم مجلس الأمن استخدام القوة ضد إيران [١٠٣]لا سيما بعد أن أبدت الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثلاثة بأن يقوم مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار يفرض عقوبات اقتصادية على إيران نتيجة رفضها الرد على المقترحات الأخيرة. وإخفاق روسيا في إقناع طهران بقبول المقترح الأخير[١٠٤]. فقد أشار الوزير الروسي المذكور بأن بلاده قد تؤيد فرض العقوبات الاقتصادية ضد إيران[١٠٥] بقوله في تصريح له في١٩ تموز/يوليو٢٠٠٦: "**لا نريد بعد ذلك سماع جواب من إيران لتجديد المناقشات، لأننا سوف ننظر في مجلس الأمن اتخاذ تدابير إضافية**"[١٠٦] إلا أن حكومته نأت بنفسها عن ذلك [١٠٧] .

على أية حال فإن الشكوك الدولية بشأن طبيعة البرنامج النووي الإيراني استمرت في التصاعد، وكانت روسيا أقل حرصاً من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين لانتقاد حكومة طهران في تطوير التكنولوجيا النووية، بل أكثر تردداً في النظر في تطبيق جولة جديدة من عقوبات يرنو على القيام بها مجلس الأمن الدولي ضد إيران [١٠٨] إذ عدت روسيا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حديث عن فرض عقوبات اقتصادية على إيران، وإن الحرب مسألة غير واردة ببساطة طالما أنه يمكن احتواء القضية من خلال الرجوع إلى إطار عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتقدت أنها تستطيع الحؤول دون أية خطوات جريئة تتخذها الولايات المتحدة ضد إيران. وقد دعمت روسيا القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي الذي يطالب إيران بوقف برنامجها النووي لتخصيب اليورانيوم، وخاصة بعد اكتشاف موقع نووي في مدينة **قم** الإيرانية، ورفض حكومة طهران التخصيب المنخفض لليورانيوم الإيراني في الخارج وإصرارها على التخصيب محلياً، ومع ذلك فإن روسيا أصرت على عقوبات أقل صرامة من الولايات المتحدة الأمريكية [١٠٩] وذلك انطلاقاً من تأكيداتها على أهمية أن تكون مسألة تشديد العقوبات بصورة تدريجية وألا تكون مفرطة [١١٠] وهذا ما سيتضح من خلال القرارات الآتية:

أولاً: قرار ١٦٩٦

كان صدور هذا القرار في٣١ تموز/يوليو٢٠٠٦ [١١١] أول عمل اتخذه مجلس الأمن الدولي بشأن الأزمة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم الإيراني الذي اعتمد على المادة (٤١) للفصل السابع من

ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يجعل القرار ملزماً قانونياً للدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، إذ تقرر أن تقوم إيران بوقف كل أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم ومعالجة البلوتونيوم، بما في ذلك البحث والتطوير بحلول٣١ آب/أغسطس٢٠٠٦، أو مواجهة إجراءات إضافية من مجلس الأمن الدولي، لاسيما أن القرار أعطى لإيران مهلة شهر واحد لتنفيذه أو أن عليها مواجهة احتمالية فرض عقوبات سياسية واقتصادية[١١٢] .

وقد صوتت روسيا لصالح القرار[١١٣] وبما أن نص القرار كان قيد التفاوض دعت روسيا إلى التريث في الوقت الذي فضلت الدول الأوروبية الثلاثة تمريره ضد إيران بأقسى لغة، وعبّر **فيتالي تشوركين -Vitali Tshorken** سفير روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة في تصريح صحفي له قال فيه " **نحن لسنا في عجلة من أمرنا على الإطلاق... إننا لا نريد هذا الأمر بأي شكل من الأشكال فنحن نفضل الأسلوب السياسي التفاوضي**" [١١٤] .

ومن ناحية أخرى أشار نائب وزير الخارجية الروسي **سيرجي كيسلياك - Sergei Kisleak** بأن ما ترغب به حكومة موسكو بشان القرار، ان لا يدعم التهديد التلقائي للعقوبات سواء كانت عسكرية أم اقتصادية [١١٥] وعلى الرغم من حث وزير الخارجية الروسي لافروف لإيران بقبول القرار١٦٩٦[١١٦] ، إلا أن إيران رفضته، وجاء ذلك على لسان لاريجاني بأن بلاده سوف تواصل تطوير علاقاتها مع روسيا والصين بالرغم من دعمهما لتمرير هذا القرار [١١٧] ومن جانبها واصلت روسيا الإفصاح عن عدم رغبتها في قيام مجلس الأمن بفرض عقوبات ضد إيران [١١٨] وهذا ما تأكد حسبما جاء في تقرير صادر من الخارجية الروسية بوجود تفضيلات عائدة لسياسة الرئيس بوتين وهي:[١١٩]

١- إن الرئيس بوتين لا يرغب الوقوف بشكل كامل إلى جانب إيران أو إلى جانب الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية الثلاثة في هذه الأزمة، إذ أن الانحياز حسب وجهة نظره إلى أحد الأطراف تترتب عليه تكاليف ليس في صالح روسيا، وهو الشيء الذي لا يريد حدوثه لبلاده.

٢- إن الرئيس بوتين لن يقبل بأي نوع من التفويض من قبل مجلس الأمن الدولي لاستخدام القوة ضد إيران، وخاصة في حال وجود أي غموض بشأن نوايا طهران النووية، لأن التفويض وفق رؤيته يسمح لمجلس الأمن باستخدام القوة ضد إيران وبلا شك سيكون بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف يكون دور روسيا ضعيفاً في الأزمة بدلاً مما هي عليه، فضلاً عن ذلك يرى أن دعماً روسياً لتفويض مجلس الأمن الدولي باستخدام القوة ضد إيران سوف يتسبب بإلغاء التعاون الاقتصادي بين روسيا وإيران في مجال الطاقة النووية، والنفط والغاز الطبيعي والتجارة بشكل عام.

٣- إن الاتفاقيات التي عقدتها روسيا أو التي تأمل في عقدها مع طهران لا تساوي الكثير بالمقاييس الغربية، ولا سيما إكمال مفاعل بوشهر النووي الذي يقدر بـــ مليار دولار، وإن بناءً روســيا لمفاعلات إضافية يُعد مكسب اقتصادي لروسيا، فلا ترغب الأخيرة في خسارتها.

٤- إن الرئيس بوتين يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في إعطاء روســيا أي شــيء لا تراه الأخيرة كتعويض مناسب عن دعمها لفرض عقوبات اقتصادية على إيران.

ولتفعيل هذا القرار، صيغت مسودته من قبل الدول الأوروبية الثلاثة بشأن حظــر بيــع أو إمداد معدات أو تكنولوجيا أو تمويل يُسهم في تفعيل البرامج النووية والــصاروخية لإيــران، كمــا فرض القرار حظر على السفر وتجميد الأصول الأجنبية للأفراد والكيانات الــضالعة فــي تــشغيل البرنامج النووي الإيراني. فرفضت روسيا ما ورد في تلك الفقرات لكون ذلك يمثل قيود فرضــت على صادراتها من التقنيات المرتبطة بالمواد النووية إلى إيران [١٢٠]. واقترحت على مجلس الأمن بحذف فقرات رئيسة من مشروع القرار كفرض السفر والأصول الأجنبية، لأنها ترى بــأن ذلــك ستحول دون عزل إيران وتشجعها على التفاوض بجدية، ونقلت وكالات الأبناء الروسية عن وزير الخارجية الروسي لافروف في مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ بقوله: "**لا نــستطيع أن نؤيــد إجراءات هي في الأساس تهدف إلى عزل إيران عن العالم الخارجي بما في ذلــك عــزل انــاس مسؤولين عن قيادة المفاوضات بشأن البرنامج النووي**"[١٢١] .

وعارضت روسيا تضمين مفاعل بوشهر في القرار من أساسه، وفي هــذا الــصدد يقــول تشوركين سفير روسيا في الأمم المتحدة في الشهر نفسه قال: "**أنه لا صلة لمفاعل بوشهر بــالقرار لأنه منشأة نووية سلمية تساعد إيران على بناها بما يتفق تماماً مــع معاهــدة حظــر الانتــشار النووي**"، وطالب لافروف بأن يركز القرار فقط على المجالات التي رأت الوكالة الدوليــة للطاقــة الذرية أنها خطيرة مثل تخصيب اليورانيوم، وأضاف أن أي إجراء عقابي ضد إيــران ينبغــي أن يشجع على مزيد من المحادثات بدلاً من عزل إيران [١٢٢] .

ومن جانبه أعرب ميرانوف رئيس مجلس الفيدرالية الروسي، عن قناعته بــأن بــلاده لــن تستخدم حق النقض داخل مجلس الأمن لتعطيل عقوبات بحق إيــران، لأنهــا أي روســيا تفــضل التوصل إلى صيغة توافقية متوازنة مع حلفائها الغربيين [١٢٣]. أي أن في ذلك محاولة روسية لتهدئة الإيرانيين من خلال مساعٍ روسيا للتخفيف من عقوبات مجلس الأمن الدولي، ولكن بدون جــدوى، لأن إيران صممت أكثر على عدم التراجع عن موقفها بعدم وقــف أنــشطتها النوويــة بتخــصيب اليورانيوم محلياً [١٢٤] . في إشارة منها إلى روسيا التي عارضت فكرة الرئيس الإيرانــي احمــدي نجاد في العام٢٠٠٦ حينما طلب دخول بلاده إلى منظمة حلف شــنغهاي كعــضو كامــل ولــيس كمراقب، حاملاً معه كما تصف موسكو كل مشاكله الــسياسية والأمنيــة بوجــه القــوى الكبــرى

وتصديرها إلى مكان أخر من أجل الضغط وتوريط الآخرين معه بحرية ضدهم، وإن إيران تناور على هامش الفراغ الموجود بين روسيا والولايات المتحدة في خلافاتهما التي نشبت بشأن دفاع روسيا عن إيران في برنامجها النووي، لا بل إن إيران وعلى الرغم من عدائها المشترك مع روسيا ضد السياسات الأمريكية، حاولت أن تستغل روسيا في صراعها مع الولايات المتحدة وجرها إلى حرب باردة معها، ومن هنا جاء الرد الرسمي الروسي بالتصويت على القرار١٦٩٦ لإعطاء الضوء الأخضر بفرض عقوبات اقتصادية ضد إيران، ثم سعت موسكو إلى ضرورة تعامل المجتمع الدولي مع إيران بمرونة حفاظاً على مصالحها لأن إيران هي شريكة لروسيا في نقاط هامة كبحر قزوين، والقوقاز، وأرمينيا وأذربيجان [١٢٥].

ثانياً: قرار ١٧٣٧

بالرغم من التعديلات التي أدخلتها روسيا على بعض فقرات مشروع قرار١٦٩٦، ووافق عليها مجلس الأمن الدولي، إلا أن إيران تجاهلت مطلب الأخير، بأن توقف أنشطة تخصيب اليورانيوم، وخاصة بعد رفضها كذلك مجموعة من الحوافز التي تقدمت بها الصين، ودول الاتحاد الأوروبي الثلاثة والولايات المتحدة الأمريكية [١٢٦] ورداً على ذلك أصدر مجلس الأمن الدولي في٢٣ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٦ حزمة جديدة من العقوبات ضد إيران تضمنها القرار١٧٣٧ [١٢٧] وطالب هذا القرار الدول بمنع نقل المواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا التي يمكن أن تسهم في تطوير إيران لتخصيب اليورانيوم، وإنتاج البلوتونيوم، أو منظومة إيصال الأسلحة النووية، في خطوة للحث على الدعم الروسي للقرار، وأستثنى القرار المواد المخصصة للمفاعلات الماء الخفيف من النوع الذي تستخدمه روسيا في مفاعل بوشهر، بما في ذلك اليورانيوم منخفض التخصيب التي من شأنها تُغذي هذا المفاعل. كما قرر مجلس الأمن أيضاً تجميد الأصول المالية من (٤٠) أفراد وكيانات إلى (٣٥) من المشاركين في البرنامج النووي الإيراني [١٢٨] .

واستناداً إلى وكالة ايتار تاس الروسية للأنباء، أنه في كلمة ألقاها تشوركين السفير الروسي الدائم في الأمم المتحدة في اجتماع مجلس الأمن الدولي بتاريخ٢١ آذار/مارس٢٠٠٦ قال فيها: "**إن عقوبات اقتصادية أحادية الجانب ضد طهران تقوض فاعلية نظام فرض العقوبات والروح الجماعية ووحدة الأسرة الدولية إزاء البرنامج النووي الإيراني... ويُعّد هذا الأمر غير مقبول تماماً من وجهة نظر القانون الدولي، إذ يتوجب على أعضاء المجتمع الدولي الالتزام الصارم بتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وعدم الخروج عن حدودها... إن موسكو لا ترفض جدية المشاكل باستعادة الثقة بالطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني. فنحن نعارض محاولات التسخين المعتمد للأجواء حول هذا الملف**"[١٢٩] .

ثم دعا السفير الروسي إلى مواصلة المحادثات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطهران، واستئناف الحوار بين اللجنة السداسية للوسطاء الدوليين والجانب الإيراني بشأن برنامج إيران النووي، مؤكداً على موقف موسكو المبدئي الداعي إلى تسوية شاملة وطويلة الأجل للوضع المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني بوسائل سلمية وعن طريق الحوار المتبادل وبناءً على مبادئ التقدم التدريجي وإيجاد حلول مشتركة [١٣٠] .

وفي خطوة روسية للخروج من الأزمة، أيدت روسيا هذا القرار، وعدت بأن مجلس الأمن الدولي حقق مطالبها ورغباتها حينما اقترحت تعديل الفقرات التي جاءت بها مسودة المشروع الأوروبي الذي عُرض على مجلس الأمن الدولي. لا بل إن روسيا حثت إيران على الإذعان لمطالب مجلس الأمن الدولي، وتؤكد تعليقات روسيا التزام موسكو بالتعامل مع إيران بعد موافقة مجلس الأمن على قرار ١٧٣٧[١٣١] .

وفي بيان صادر من وزارة الخارجية الروسية عقّبت على هذا القرار وجاء فيه: "**إن ما توصلت إليه الدول الأعضاء في مجلس الأمن هو أخف ما يمكن أن تصل إليه العقوبات على إيران، وإن المتوقع كان أكثر وأشد لولا جهود موسكو**". وأضاف لافروف بقوله: "**إن القرار ١٧٣٧ حقق الأهداف التي كانت تطمح روسيا لتحقيقها، ومن أهمها خلق ظروف لإعادة الحوار والمباحثات مع إيران وإعطائها فرصة لإثبات سلمية برنامجها النووي**" [١٣٢].

ولم يصدر من المسؤولين الإيرانيين أية تصريحات ضد موسكو، وتوقع العديد من المراقبين السياسيين الروس أن يكون لقرار مجلس الأمن الدولي تداعيات ايجابية في العلاقات الروسية - الإيرانية، على الأقل على الجانب الروسي، إذ أنه من المتوقع أن يجد القرار من اتصالات إيران وعلاقاتها الخارجية ويحصر تعاملاتها بشكل كبير مع روسيا فقط، خاصة وأن القرار سمح لروسيا بمواصلة تعاملها مع إيران في البرنامج النووي وبرامج التسليح العسكري غير الاستراتيجي، ويرى البعض الآخر أن موافقة روسيا على القرار جاء بعلم وباتفاق مسبق مع طهران لتفادي عقوبات أكبر كانت متوقعة [١٣٣].

وهناك من يرى أن موافقة روسيا على القرار جاء من منطلق براجماتي بحت يرجح المصالح الروسية على كل شيء حتى على مصالح إيران نفسها، ولكن طهران تتعامل مع القرار بشكل آخر إذ تعده إدانة في حد ذاته بغض النظر عن حجم العقوبات مما يضعف موقفها الدولي لأنها كانت مصرة على سلمية برنامجها النووي وخلوه من أية شبهات عسكرية، وتعني موافقة روسيا على القرار بالعقوبات في نظر طهران أن موسكو تقر بإدانتها، الأمر الذي يعطي لواشنطن الحق في مواصلة تهديدها وضغوطها تجاه إيران، والتي يمكن أن تستمر في المستقبل[١٣٤].

وربما يتصور البعض أن موافقة روسيا على قرار العقوبات على إيران جاء بعلم وباتفاق مسبق مع طهران لتفادي عقوبات أكبر ضد إيران من منطلق أن هناك مصالح حيوية مشتركة

بينهما تحول دون وقوع خلافات بينهما، وإن روسيا لا تمانع في تقارب إيران من أوروبا والتعاون معها، خاصة وأن حجم التبادل التجاري بين ألمانيا وإيران يكاد يكون بحجم التبادل مع روسيا، الأمر الذي يعني أن علاقات طهران بالدول الأخرى ليست مرتبطة بالمعايير والمصالح الروسية بل بمصالح إيران نفسها [١٣٥].

وبالرغم من ذلك لم تبدِ إيران أي استجابة للقرار لا بل إن الرئيس الإيراني احمدي نجاد صرح عقب صدور القرار مباشرة بأن كل الذين دعموا قرار مجلس الأمن الدولي سوف يندمون قريباً في إشارة منه إلى بريطانيا وفرنسا وألمانيا [١٣٦].

ثالثاً: قرار ١٧٤٧

رداً على التحدي الإيراني المستمر للقرارات السابقة، وافق مجلس الأمن الدولي في جلسته رقم (٥٦٤٧) على القرار رقم ١٧٤٧ في٢٤ آذار/مارس٢٠٠٧ لتشديد العقوبات المفروضة على إيران، ودعا الدول والمنظمات الدولية لمنع أي قروض أو منح للحكومة الإيرانية إلا لأغراض إنسانية وتنموية، كما دعا القرار الدول إلى تقييد دخول بعض الأفراد الإيرانيين إلى أراضيها، وتقرر أن تطبق التدابير المحددة في الفقرات (١٢) و(١٣) و(١٤) و(١٥) من قرار ١٧٣٧ على الأشخاص والكيانات المدرجة في المرفق الأول من هذا القرار، كما أكد القرار على تعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقرارات أخرى بلغت (١٤) فقرة [١٣٧] لا بل إن القرار أعطى لإيران مهلة لمدة شهرين لإعادة النظر في موقفها منه[١٣٨] لكن الأخيرة عدته غير مقبول وغير قابل للتطبيق [١٣٩] .

جاء التأييد الروسي لهذا القرار فور إعلانه، وقد أصدرت الخارجية الروسية بياناً عقب صدوره أكدت فيه أن تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع على هذا القرار يعكس قلق المجتمع الدولي من البرنامج النووي الإيراني وجاء في البيان: "**إن موسكو تشعر بالأسف لأن إيران لم تنفذ قرار مجلس الأمن الدولي السابق**"، ودعت روسيا إيران إلى الاستفادة من الوضع العام والمشاركة في الجهود الرامية لإيجاد طرق لتسوية أزمتها النووية، وشدد البيان على أن العرض الروسي الذي تقدمت به موسكو في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ للتعاون مع إيران في مجال الطاقة النووية السلمية، وضمان توريد الوقود النووي لا يزال قائماً، باعتبار أن هذا العرض يعود بالفائدة على المنطقة التي عانت الكثير من عدم الاستقرار، ويزيل مخاوف المجتمع الدولي، ويلبي مصالح إيران [١٤٠] .

ومن الجدير بالذكر أن هذا القرار عدته روسيا أنه لا يعيق إكمال بناء محطة بوشهر الإيرانية، فوصفته بأنه يُعد انتصاراً دبلوماسياً لها، وقد أصرت روسيا على أن تصاغ بنود القرار بالشكل الذي لا يؤثر على التعاون التجاري والاقتصادي مع إيران [١٤١] .

كان التحليل الذي عبر عنه **فيكتور ميزين - Vector Mizzen** الخبير الروسي للتقييمات الإستراتيجية والتحليل في صحيفة فريميا نوفوستي الروسية قد وضح الدافع الرئيس لروسيا في تأييدها لهذا القرار، إذ جاء فيه: "**إنه من الطبيعي أن تؤيد روسيا القرار الجديد... لقد استغلت طهران لأغراضها الخاصة لفترة طويلة سعي روسيا لبناء علاقات جيدة مع إيران - الجار الجنوبي لروسيا، والبلد المهم في العالم الإسلامي... إن موسكو أصبحت قلقة الآن من احتمال ظهور دولة نووية جديدة قرب حدودها، ولم تقدم إيران نتيجة تعنتها أية تنازلات مما زاد ذلك من استياء روسيا التي لم تحقق النتيجة المرجوة بسبب الموقف الإيراني**"(١٤٢) .

لكن الحكومة الروسية وانطلاقاً من سياستها في تخفيف العقوبات الدولية ضد إيران، سعت باتجاه أن لا يؤثر قرار١٧٤٧ على تعاونها الاقتصادي والتجاري والنووي مع إيران، ولاسيما تعهداتها للحكومة الإيرانية باستكمال بناء محطة بوشهر النووية، وذلك في تصريح لنائب وزير الخارجية الروسي كيسلياك بقوله: "**إن العقوبات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي في قراره رقم ١٧٤٧ يمكن العودة عنها، وهي بحد ذاتها إشارة جديدة إلى الحكومة الإيرانية، وكنا نأمل بأن تفهم بالشكل الصحيح... إن روسيا تأمل في أن لا يعوق القرار١٧٤٧ التعاون بين موسكو وطهران، إذ أن روسيا أكدت في مجلس الأمن الولي أن الحظر المالي المفروض على إيران لا يتعلق بالعقود الموقعة في السابق ومصادر تمويله**"(١٤٣) .

كما أن الرئيس الروسي بوتين قام بزيارة لطهران في تموز/يوليو٢٠٠٧ للمشاركة في الاجتماع الثاني للدول الخمسة المتشاطئة لبحر قزوين، والتقى خلالها مع نظيره الإيراني احمدي نجاد ومع المرشد الأعلى للثورة الإيرانية على خامنئي، وقدم لهما مقترحاً يتعلق بحل مشكلة الملف النووي، إلا أن كلتا الحكومتين لم تفصح عن ماهية هذا الاقتراح، ولكن وفقاً إلى ما صرحت به **نينا ماميدوفامن** إحدى المراقبين السياسيين التي تعمل في المعهد الشرقي في موسكو، مشيرة إلى أن الاقتراح تضمن "**أن يتم وعلى الأراضي الإيرانية إقامة منشأة تخصيب يورانيوم روسية - إيرانية مشتركة وباشتراك شركات غربية، وقد حظي الاقتراح بدعم مسبق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية**"(١٤٤) .

كان من المتوقع أن لا تكون هناك مؤشرات إيرانية على قبول العرض الروسي، بحكم أن الرئيس احمدي نجاد وخامنئي معروف عنهما عدم ترددهما حيال عدم الموافقة، إلا أنهما عبرا عن تقديرهما العميق للمسار الذي تتجه فيه العلاقات الروسية - الإيرانية، إذ أعلن الرئيس احمدي نجاد وبحماس شديد بقوله: "**إن قوة روسيا هي قوتنا والعكس صحيح**"(١٤٥) وفي السياق ذاته، نقل عن خامنئي قوله للرئيس بوتين "**أنه وفي الحال ذاته، إن ذلك سيصب في مصلحة البلدين، لأن وجود روسيا قوية هو أيضاً يخدم إيران**"(١٤٦).

أكدت روسيا في البيان الختامي للدول الخمس، على الحق المشروع لجميع الدول الأعضاء في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في تطوير دراسة وإنتاج واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية من دون تمييز في إطار إحكام هذه المعاهدة، وكذلك آليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى أن الرئيس بوتين قال فيه: "**إن روسيا ستدعم البرنامج النووي السلمي الإيراني**" مؤكداً في الوقت نفسه وبشدة أنه على طهران أن تكون مخلصة لمعاهدة حظر الانتشار النووي، مضيفاً: "**إن العلاقات بين إيران وروسيا ستتطور بشكل غير محدود، ونأمل أن تفتح هذه الزيارة صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين مشدداً على أن من مصلحة روسيا وجود إيران قوية**"[١٤٧] .

وبعد انتهاء أعمال تلك القمة، شرعت روسيا بتسليم (٨٢) طناً لإيران من اليورانيوم المخصب اللازم لبدء تشغيل مفاعل بوشهر، نتيجة تأخر الروس وكما ذكر الرئيس بوتين في قمة طهران بوجود بعض العجز في التجهيزات الفنية الذي كان مخططاً له في بداية آذار/مارس٢٠٠٧ لتسليم ثمانية شحنات حتى نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، وهو السبب الذي كان قد أثار جدلاً لبعض المسؤولين الإيرانيين من أن روسيا عمدت على التصويت للقرارات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن الدولي وآخرها قرار ١٧٤٧. إلا أن حكومة موسكو أوضحت أنها كانت مدفوعة وعلى الأقل بثلاث عوامل في إقدامها على اتخاذ تلك الخطوات: [١٤٨]

١- المخاوف الروسية المتزايدة من أن إيران كانت فعلاً تحاول الحصول على أسلحة نووية.

٢- الرغبة في أن تظهر روسيا أمام الحكومات الغربية على أنها ملتزمة بالقرارات الدولية في عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣- التوقعات بأن تكون إيران أكثر خضوعاً لرغبات موسكو خلال إدراك مدى اعتماد إيران على موسكو لحمايتها من فرض المزيد من قرارات مجلس الأمن الدولي عليها.

ولقد عبر المسؤولون الإيرانيون عن تفهمهم الإيجابي لتلك السياسة الروسية، إلا أن مشاعر التشاؤم العميق كانت تلازم البعض من هؤلاء المسؤولين تجاه النوايا الروسية نحو إيران، فعلى الرغم من أن زيارة الرئيس بوتين إلى طهران، كانت توحي أنها قد دشنت لعهد جديد في العلاقات الروسية - الإيرانية والتي من خلالها كان البلدين يركزان على أولوية التعاون الثنائي وخاصة إزاء الولايات المتحدة، إلا أن هذه المحاولة الهادفة إلى تحقيق الانسجام تعكرت من خلال الاختلاف بين روسيا وإيران على شحنات تسليم اليورانيوم المخصب[١٤٩] فروسيا كانت تأمل في الأصل العمل على دفع طهران إلى الموافقة على عدم تخصيب اليورانيوم العائد لها، وإنما جعل روسيا تقوم بهذا الدور من أجل إيران لإيجاد حل للأزمة النووية الإيرانية، وربما روسيا تكون قد أرادت في الأصل تأخير تسليم اليورانيوم الروسي المخصب منذ بداية آذار/ مارس ٢٠٠٧ من أن يجعل إيران تدرك الحكمة من وراء ذلك. وإذا لم يفلح ذلك فإن موسكو عندئذ قد تأمل أن يؤدي تسليم اليورانيوم

المخصب إلى تحقيق النتائج المرجوة، وهذا ما فعلته عندما أخذت شركة **Atomstroi export** الروسية البدء بتسليم شحنات اليورانيوم المخصب إلى مفاعل بوشهر في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، وقد أكدت وزارة الخارجية الروسية أن إيران لم يبق لديها حاجة ضرورية إلى القيام بتخصيب اليورانيوم العائد لها [١٥٠] لكن المسؤولين الروس في تلك الشركة وكما أشارت إليه وكالة ايتار - تاس الروسية للأنباء في١٨ كانون الثاني/يناير٢٠٠٨، أكدوا أن مفاعل بوشهر لن يبدأ بالعمل الفعلي قبل نهاية عام ٢٠٠٨[١٥١] وهذا بالتأكيد زاد من مخاوف الإيرانيين من أن المزيد من التأخير سيكون سبباً في المزيد من التعطيل. ومن أن موسكو تقوم بالتلاعب عن قصد في توقيت بدأ تشغيل مفاعل بوشهر حتى يحين الوقت الذي تقوم فيه طهران بتسوية كاملة لعلاقاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تعمل على تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي[١٥٢].

كما يشك البعض من المسؤولين الإيرانيين من أن تكون موسكو قد نفذت مثل هذه الإستراتيجية حتى في فترة تسليم اليورانيوم المخصب إلى مفاعل بوشهر. وفي٣١ كانون الثاني/يناير٢٠٠٨، نقلت صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية أن **أحمد فاياز باخش** نائب رئيس الجمعية الإيرانية للطاقة النووية قد أخبر الصحفيين من أن الروس عليهم أن يسلموا آلات ومعدات دقيقة والتي تكون بمثابة اللمسة الأخيرة لإكمال مفاعل بوشهر، وأن الروس وعدوا بتسليم المعدات التي يُفترض استخدامها في غرفة السيطرة في محطة بوشهر في تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٧[١٥٣].

وهناك من يرى في القيادة الإيرانية أنه بالرغم من قيام روسيا بتسليم اليورانيوم المخصب، فإنه نتج عنه رغبة جامحة لدى الروس من أجل مناقشة فرض المزيد من العقوبات من خلال مجلس الأمن الدولي ضد إيران، ففي الوقت الذي كانت فيه حكومة واشنطن وشركائها الأوروبيين ينتقدون روسيا في سعيها لتخفيف وطأة أية عقوبات إضافية ضد إيران، فإن العديد من القياديين الإيرانيين كانوا يشعرون بالانزعاج تجاه موسكو في رغبتها بالعمل مع الغرب لمناقشة فرض المزيد من العقوبات على إيران من قبل من مجلس الأمن الدولي[١٥٤] وهذا ما تبين للإيرانيين في القرار رقم١٨٠٣ الذي أصدره مجلس الأمن الدولي وصوتت عليه روسيا.

رابعاً: قرار ١٨٠٣

أصدر مجلس الأمن الدولي القرار١٨٠٣ في٣ آذار/مارس٢٠٠٨ حزمة رابعة من العقوبات كرد مباشر على عدم التزام إيران بقرار١٧٤٧ واستمرارها في عملية تخصيب اليورانيوم، وتجاهلها لدعوات الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي المعروفة بمجموعة ٥+١ وذلك بتعليق أنشطتها النووية. وقد عمد القرار على توسيع الفقرات التي تستهدف العقوبات السابقة ومنها توسيع لائحة الكيانات والأشخاص الذين يُطالهم تجميد أرصدتهم في الخارج والمحظور عليهم السفر، ويحظر أيضاً تزويد إيران بمعدات ذات استخدام مزدوج مدني - عسكري[١٥٥] إذ اتفقت الدول

الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على مشروع أولي في مطلع كانون الثاني/يناير٢٠٠٨[١٥٦] وبعد وقت قصير من هذا الاتفاق، أطلقت إيران صاروخ فضائي حمل بعض أوجه التشابه مع تلك المطلوبة لإطلاق صواريخ عابرة للقارات [١٥٧] فأثار ذلك هواجس دول الغرب على أن مثل هذا الإجراء الإيراني يعني أن إيران قد تجاوزت عتبة معينة في تطورها في أطول مدى للصواريخ الباليستية [١٥٨].

وقد حاولت روسيا قبيل صدور هذا القرار إبداء بعض الاعتراض لمنع فرض عقوبات إضافية على إيران، وذلك في بيان صادر عن وزارة الخارجية الروسية في نهاية كانون الثاني/يناير٢٠٠٨ جاء فيه: " **لقد عبرنا عن معارضتنا لصياغة إجراءات إضافية من قبل مجلس الأمن الدولي في المرحلة الراهنة**" وأكد البيان على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إشراك طهران في عملية تفاوضية حول برنامجها النووي [١٥٩].

ومن جانبه عبر سيرجي لافروف قائلاً: "**إن ما عدته الدول الغربية في البداية كان يهدف إلى معاقبة إيران وليس تأييد جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإزالة الغموض الذي يكتنف أنشطة نووية إيرانية... أن المشروع يؤكد على المفاوضات المباشرة بمشاركة جميع القوى العظمى مع إيران مما يشير بالتقدم الذي حققته الوكالة الدولية للطاقة في توضيح جوانب البرنامج النووي الإيراني**"[١٦٠] .

لكن بعد عرض القرار١٨٠٣، صوتت روسيا لصالحه في٣ آذار/مارس٢٠٠٨[١٦١] بعد تردد، وقد بررت روسيا موافقتها على هذا القرار بأن إيران تلكأت في سداد الدفعة المالية المقررة في شباط/فبراير٢٠٠٧ وقيمتها (٢٥) مليون دولار لاستكمال بناء مفاعل بوشهر النووي الإيراني [١٦٢] .

وقال لافروف في تصريح له: "**نحن لا نوافق مطلقاً على مواصلة إيران في عمليات تخصيب اليورانيوم**"[١٦٣] وخاصة بعد أن أخذت عملية التخصيب لليورانيوم في إيران طبيعة الإنتاج الصناعي بعد توفير (٣٨٢٠) جهاز طرد مركزي، وإعلان الحكومة الإيرانية عن خطة لزيادة عدد تلك الأجهزة إلى (١٠) ألاف جهاز، فتسبب ذلك إحراجاً للموقف الروسي، مما دعا القيادة الروسية إلى التصريح بأن امتلاك إيران للأسلحة النووية قد يشكل خطراً على المصالح الروسية، وأصدرت أمراً بأنها ستوقف أعمال البناء في محطة بوشهر، وبررت قرارها رسمياً بعدم التزام الجانب الإيراني بسداد الديون المترتبة على تكاليف المشروع [١٦٤].

وبعد يومين من التصويت الروسي للقرار، صدر بيان من وزارة الخارجية الروسية تضمن: "**إن هذا القرار إشادة سياسية جادة لطهران بشأن الحاجة للتعاون مع مجلس الأمن الدولي... نتوقع أن تحلل القيادة الإيرانية بعمق إعلان وزراء الخارجية الستة من مجموعة ٥ +١ ومحتوياته الذي تم تبنيه، وأن تختار تلبية مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن**

الدولي... ومن المؤكد أن الفقرات التي جاءت في هذا القرار لم تكن سهلة لأنها أسقطت منه كل المطالب السياسية والاقتصادية التي بالغ فيها المتشددين وخاصة دول الترويكا الأوروبية الثلاثة... نتأمل من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي إظهار استعدادهم لتعاون أكثر جدية مع إيران..."[١٦٥] .

وقد عقّب **غريغوري بيردينيكوف** عضو مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن روسيا الاتحادية في كلمة ألقاها أثناء اجتماع أعضاء مجلس الوكالة الدولية في آذار/مارس٢٠٠٨ بقوله: "**إن هذا القرار يمثل إشارة سياسية لطهران حول ضرورة التعاون مع مجلس الأمن الدولي، وتنفيذ قرارات مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ... إن الدول الستة (٥ + ١) لم تؤكد على حق إيران في الاستفادة من الطاقة الذرية السلمية فحسب، بل وأعلنت أن الموقف من البرنامج النووي الإيراني في حال استعادة الثقة به سيكون مطابقاً للموقف من برنامج أي دولة غير نووية موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية**"[١٦٦] حتى أن تشوركين السفير الروسي لدى الأمم المتحدة وصف القرار بأنه يمنح طهران الفرصة لمراجعة موقفها [١٦٧] لكن إيران بالرغم من ذلك كله أكدت أنها لم تعر أهمية للقرار١٨٠٣ الذي أصدره مجلس الأمن الدولي، وأعلنت أنها لن تجري المفاوضات إلا في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتعاون معها بكل الجهود [١٦٨] .

كان من الطبيعي لحكومة طهران أن تتخذ موقفاً سلبياً من روسيا، لكنها أبدت تفهماً ملحوظاً للخطوات التي تسعى لها روسيا في مواقفها من قرارات مجلس الأمن لإنقاذ إيران من العقوبات الاقتصادية رغم الضغوط التي تتعرض لها روسيا من الولايات المتحدة والدول الأوروبية لاتخاذ قرارات ليست في صالح إيران. وهذا ما عبّر عنه الرئيس الإيراني احمدي نجاد في تصريح صحفي له في١٣ أيار/مارس٢٠٠٨ بقوله: "**... لن يؤثر قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٣ على علاقاتنا مع أصدقائنا الروس، فنحن نتفهم الضغوط الدولية التي يواجهونها تجاه إيران**"[١٦٩] خاصة بعد أن جاء تصريح وزير الخارجية الروسي مطالباً من القوى الكبرى بالتعامل مع إيران بشكل إيجابي بعيداً عن التشنج بشأن طلبهم من حكومة طهران بتوقفها عن عمليات تخصيب اليورانيوم داخل إيران أثناء مفاوضاتهم معها [١٧٠] رداً منه على الشائعات التي ملئت الصحف ووسائل الإعلام في روسيا والغرب والتي تقول أن الرئيس بوتين يريد أن يخلي مسؤولية خليفته **ديميرتي ميدفيدف –Dimitri Medvedev**[١٧١] الذي اختاره هو للرئاسة من ملف إيران النووي الشائك فاختار له الطريق الأسهل للغرب ضد إيران [١٧٢].

خامساً: قرار ١٨٣٥

اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع على إصدار قرار رقم١٨٣٥ في٢٧ أيلول/سبتمبر٢٠٠٨، كرد فعل لتقرير أصدرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مطلع الشهر والعام نفسه، والذي أشار إلى أن إيران لم تعلق أنشطة تخصيب اليورانيوم، وسلط التقرير الضوء على التقدم الإيراني في ذلك [١٧٣] لا سيما بعد أن كشف التقرير أن سادس فلوريد اليورانيوم في منشأة ناتانز لتخصيب الوقود النووي نتج ما مجموعه (٤٨٠) كغم من اليورانيوم المنخفض التخصيب[١٧٤] وقد طالب هذا القرار من إيران بتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن الدولي السابقة بقضية الوقود النووي، وأوضحت حكومة موسكو أنها قد تدعم فرض عقوبات إضافية على إيران [١٧٥] إذا لم تتوقف الأخيرة عن عزمها في مواصلة عمليات التخصيب لليورانيوم المثيرة للشكوك.

وصدر بيان من وزارة الخارجية الروسية في٣٠ أيلول/سبتمبر٢٠٠٨ أكدت فيه إلى ضرورة مواصلة الجهود الإضافية لإقناع إيران بالانخراط في حوار بنّاء لتسوية أزمة ملفها النووي على أساس حزمة حوافز كان قد اقترحتها الدول الستة الأوروبية ٥ +١ على طهران منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واختتم البيان مشيراً إلى ضرورة التزام إيران بالتعاون الكامل والشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٧٦].

كان الموقف الروسي قد أثار في البداية استياء الإيرانيين بصورة شديدة خاصة بعد أن أوقفت روسيا بالفعل أعمال بنائها لمحطة بوشهر الإيرانية، وعدته إجراء تعسفي وقسري وغير مقبول خصوصاً وأن البلدين يربطهما اتفاقاً مسبقاً بشأن ذلك، ولكن هذا الموقف الإيراني تغير بعد أن أدركت إيران أن روسيا لديها مواقف إيجابية في مساعيها بمنع توجيه أي عقوبات ضد إيران، واستطاعت روسيا بمواقفها من إفشال مشروع القرار الأمريكي بشأن تشديد العقوبات على إيران. وقد أكد لافروف وزير الخارجية الروسي بشأن ذلك بقوله: "**... إن روسيا تقف بشكل مبدئي حيال مشكلات العالم، وطالبت طهران بتنفيذ طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بإعادة ثقة المجتمع الدولي بالطابع السلمي لبرنامج إيران النووي، ولكن للأسف لم تشكل هذه السياسة واقعة مؤثرة للولايات المتحدة وأوروبا خلال تبني عقوبات أحادية الجانب لم تجد نفعاً مع أحد، وأخرها قرار١٨٣٥ الذي طلب تنفيذ جميع القرارات منذ عام٢٠٠٦ بفرض عقوبات ضد إيران**" [١٧٧] والتي كانت السبب في عدم إلى تعرض العلاقات الروسية مع إيران إلى أزمة كبيرة مع الإرهاصات الأولى منذ تبدل الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، إذ تجنبت القيادة الإيرانية بحذر شديد التعبير عن امتعاضها الشديد علناً باستثناء وسائل الإعلام الإيرانية التي كانت قد نشرت مقالات طيلة الأعوام٢٠٠٦ -٢٠٠٨ منتقدة فيها روسيا في تأييدها للعقوبات الأممية ضد إيران [١٧٨] .

الخاتمة:

بدا من الواضح أن روسيا الاتحادية أخذت موقفاً تقليدياً لها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو عبارة عن صدور نداءات سلمية مع اتخاذ إجراءات غربية تحت شعار حماية المصالح الوطنية، وترى عدم تنفيذ الالتزامات بموجب العقود التي وقعتها روسيا مع إيران لا يرجح احتمال شن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية فحسب، بل قد يؤدي إلى فقدان ما تبقى من المصداقية والثقة بروسيا لدى شركائها، وخصوصاً في العالم الإسلامي.

أضحت أزمة البرنامج النووي الإيراني في عهد الرئيس احمدي نجاد بنظر الروس أكثر إحباطاً، ومن جانب آخر ترى موسكو انه من غير المرجح أن تقوم بدعم وتأييد سياسة المواجهة الأمريكية تجاه قضية البرنامج النووي الإيراني، ليس لكونها ترغب في الحيلولة دون المزيد من الهيمنة الأمريكية فحسب، وإنما أيضاً خشية أن تخسر روسيا ما تراهن عليه وتأمله في إيران.

وهذا ما وضع روسيا في الاضطرار إلى اختيار احد الخيارين إما الدعم والتحالف والتأييد الكامل لإيران حتى وان تجاوزت الأخيرة الضمانات الدولية بشأن برنامجها النووي، أو الوقوف بجانب الغرب بلا تراجع وان كان على حساب مصالح روسيا الاقتصادية مع إيران.

ويبدو أن القضية تتجاوز حدود العطف كما تراه روسيا في سياستها الخارجية تجاه إيران، بحيث أن الاستراتيجيات الروسية والإيرانية قد أضحتا متقاطعتين أكثر من أي وقت مضى، تعززهما رغبة روسيا في خروج إيران من أزمتها النووية.

كما أن الرهانات الروسية والإيرانية كلتيهما على الأخرى لا تفضيان إلى نوع من الامتزاج والتحالف الكامل، فلدى كل من الطرفين أجندة تخالف الأخرى، فروسيا لديها مصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بالعديد من الملفات السياسية والاقتصادية، كما وان لإيران بعض المصالح مع الولايات المتحدة تخالف الرؤية الروسية، وبين هذا الانجذاب الاستراتيجي والتباعد النسبي تظل العلاقات الروسية الإيرانية محكومة بمحددات تجعلها تقترب ما بين التحالف ولا تبتعد إلى حد الفتور.

وأخيراً لقد جعلت المصالح الروسية المتضاربة تجاه إيران من الصعوبة بمكان قبول كلي وسريع للموقف الأمريكي تجاه إيران، فمصالح الدولتين مختلفة وبالتالي فمن غير المرجح أن تقدم موسكو الدعم الذي تريده الإدارة الأمريكية من أجل إيقاف برنامج إيران النووي، ودوافع روسيا من وراء دعم برنامج إيران النووي ومبيعات الأسلحة ليست اقتصادية بحتة ولكنها تهدف كذلك لتحقيق أهداف جيوبوليتيكية، غير أن التحول التدريجي لموسكو بعيداً عن طهران خلال العقد الماضي جعلها تقترب من الولايات المتحدة وبعض الدول الآسيوية، وفي الوقت ذاته عمل الموقف الروسي المؤيد للعقوبات على توتير العلاقات الثنائية، ورغم أن إيران احتلت مكانة صغيرة في الأولويات الاقتصادية والإقليمية الروسية خلال العقد الماضي، فلا تزال موسكو تشعر بالحاجة للحفاظ على

علاقات إيجابية مع طهران، ولذلك فإن معارضة إجراءات يعني أن أي جهد لاتخاذ خطوات أخرى سوف يدخل في جولة أخرى من النقاشات الأمريكية -الروسية الساخنة، فرغم اختلاف مدركات التهديد الأمريكية والروسية لإيران النووية إلا أنهما تنظران إليها كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط ولا تريدان تحديها بطريقة مباشرة، ولكن إذا استمر التحسن في العلاقات بين واشنطن وموسكو فسوف تكون مخرجات هذه النقاشات إيجابية في المستقبل.

هوامش البحث ومصادره:

(١) للمزيد من التفاصيل .راجع: محمد سالم احمد الكواز، الولايات المتحدة الأمريكية والبرنامج النووي الإيراني، سلسلة شؤون إقليمية رقم(٦)، مركز الدراسات الإقليمية للنشر،(جامعة الموصل -٢٠٠٦)، ص ص٤ -٦.

(2) See "The Commercial Relations between Iran and Russia," quoted in: August 13, 2010. http://www.iranembassy.ru

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(٥) راي تاكيه، إيران الخفية : الشطرنج السياسي السري لجمهورية ولاية الفقيه، عرض وتحليل:مجدي كامل، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى،(بيروت -٢٠٠٧)،ص٩٧

(6)Robert O.Freedman, policy Brief, January.12,2003, Middle East Institute

(٧) براء عبد القادر وحيد محمود العاني،القدرات العسكرية الإيرانية وأثرها في ميزان القوى في الخليج العربي،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية صدام للعلوم السياسية،٢٠٠٢،ص١٠٧.

(8)peter Baker,"Russia unyielding on Iran nuclear project, Washington post,August.16,2002

(٩)احمد إبراهيم محمود، العلاقات الروسية -الإيرانية، نشرة مختارات إيرانية(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في القاهرة)،العدد(٨)،آذار ٢٠٠١

(10)Maksod Djavadov, Iran –Russia Relations in Historical perspective: http://www.crescen.ticit.com/special_report/1849

(١١) سيرجي شاشكوف، العلاقات الروسية -الإيرانية إلى أين، سلسلة دراسات إستراتيجية(١٥٩)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،الطبعة الأولى،(ابوظبي -٢٠١٠)،ص١٢

(١٢) فريد حاتم الشحف، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة أسيا الوسطى والقفقاس، دار الطليعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى،(دمشق –٢٠٠٥)، ص ص١٣٩ -١٤٠.

(13)Alan Gresh "Return of Russia to Middle East ", Middle East Studies Journal,no.17,spring 1999,p.196.

بحث متاح في المكتبة الافتراضية العراقية على الموقع الآتي:

http://www.jstor.org

(14) Robert O.Freedman,"putin and the Middle East International for Economic and political research,(Washington-2003),pp.3-4.

(15)Elaheh Koolaee, Iran-Russia relations under Khatami: http://www.en.merc.ir/ view/tabid/98/Articleled/267.aspx.

(16) Ibid.

(17) Robert O. Freedman, Policy Brief, 12 June 2003, Middle East Institute; Robert O. Freedman,Russian-Iranian Relations in the 1990s,"Meria Journal, Vol.4,No.2,June 2000,p.66

بحث متاح في المكتبة الافتراضية العراقية على الموقع الآتي: http://www.jstor.org

(18)Victor Mizin, The Russia-Iran nuclear connection and U.S policy options, Middle East Review of International Affairs, vol.8, no.1,march 2004,p.3

بحث متاح في المكتبة الافتراضية العراقية على الموقع الآتي:

http://www.jstor.org ; Brenda Shaffer, The strategic Relationship of Russia and Iran,(Washington -2001)pp.69,73, p.80.

(١٩) فلاديمير بوتين: من مواليد ٧ تشرين الأول/أكتوبر١٩٥٢ وهو الرئيس الرابع للاتحاد الروسي، تخرج من كلية الحقوق في جامعة لينينغراد في عام ١٩٧٥، وأدى خدمته العسكرية في جهاز أمن الدولة. وعمل في جمهورية ألمانيا الشرقية بالفترة من ١٩٨٥ – ١٩٩٠. تولى منصب مساعد رئيس جامعة لينينغراد للشؤون الخارجية منذ عام ١٩٩٠، ثم أصبح مستشاراً لرئيس مجلس مدينة لينينغراد. تولى منصب رئاسة لجنة الاتصالات الخارجية في بلدية سانت بطرسبرغ (لينينغراد سابقا) منذ حزيران ١٩٩١. وفي الوقت نفسه تولى منصب النائب الأول لرئيس حكومة مدينة سانت بطرسبرغ منذ عام ١٩٩٤. أصبح نائبا لمدير الشؤون الإدارية في الرئاسة الروسية منذ أغسطس ١٩٩٦. ثم أصبح نائبا لمدير ديوان الرئيس الروسي ورئيسا لإدارة الرقابة العامة في الديوان منذ آذار ١٩٩٧ وفي أيار ١٩٩٨ أصبح نائباً أول لمدير ديوان الرئيس الروسي. وعين في يوليو ١٩٩٨ مديرا لجهاز الأمن الفيدرالي في روسيا الاتحادية. وتولى في الوقت نفسه منصب أمين مجلس الأمن في روسيا الاتحادية منذ آذار ١٩٩٩. وفي آب ١٩٩٩ أصبح رئيساً لحكومة روسيا الاتحادية وذلك باختيار من الرئيس بوريس يلتسن. تولى اختصاصات رئيس روسيا الاتحادية بالوكالة منذ ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ بعد استقالة الرئيس بوريس يلتسن. وانتخب في ٢٦اذار ٢٠٠٠ رئيسا لروسيا الاتحادية. وتولى منصبه في ٧ أيار/مايس٢٠٠٠. وأعيد انتخابه للرئاسة في ١٤ مارس ٢٠٠٤ وهو يشغل منذ ٨ أيار/مايس٢٠٠٨ منصب رئيس وزراء روسيا الاتحادية. للمزيد من التفاصيل . راجع: الرابط الآتي: http://www.rtarabic.com/ news_all_info /33185

(20) Shffer,op.cit,pp82-83.

(٢١) محمد علي خاتمي: ينتمي إلى قلب المؤسسة الدينية الإيرانية، ولد عام ١٩٤٢ في بلدة اردكان قرب مدينة يزد وسط إيران ، درس العلوم الدينية في مدينة قم المقدسة، حيث انضم إلى حركة الخميني ثم حصل على درجة جامعية في الفلسفة . ويرتدي خاتمي العمامة السوداء إشارة إلى انه من سلالة النبي (ص) ، ثم درس العلوم السياسية والتعليم والقانون وتم تعيينه في عام ١٩٧٨ عشية الثورة رئيساً للمعهد الإسلامي في هامبورك بألمانيا ، وبعد الثورة عمل وزيراً للثقافة والإرشاد الإسلامي ما بين عامي ١٩٨٢ -١٩٩٢ . ويشتهر خاتمي بأنه داعية قوي للإصلاح وإتباع منهج أكثر انفتاحاً على الغرب. وفي ٢٣ أيار ١٩٩٧ انتخب رئيساً لإيران بأغلبية (٢٠) مليون نسمه وعد الرئيس الإيراني السابع. وقد أكد في أول لقاء صحفي له بعد انتخابه لرئاسة الجمهورية في أن سياسة المصالحة ستقوم مع المجتمع الدولي على أساس إقرار العلاقات مع جميع دول العالم وعلى أساس الاحترام المتبادل . يُنظر: أمل حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، الطبعة الأولى، (بيروت -٢٠٠٨)، ص١٢٨ وما بعدها.

(٢٢)احمد السمان، الحصار التكنولوجي والتوجه الخارجي الإيراني، نشرة مختارات إيرانية(مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في القاهرة)، العدد(٢٨)، تشرين الثاني٢٠٠٢،ص ١٠٢.

(٢٣)الشحف، المصدر السابق،ص ١٤٠.

(24)Mark N. Katz, Russian-Iranian Relations: Functional Dysfunction: http://www. Middlestmonitor.org/issues/090715.html.

(٢٥)محمود، العلاقات الروسية ...،ص ٢٦.

(26)Alexei Arbatov, Russia and Iran nuclear crisis: http://www. carnegieendowment.org/2006/65193

(27)Scott Peterson," Russian nuclear know How pours Into Iran", Christian sience monitor, July.21, 2002,p.1.

(28)Ron Htcheson, "putin offers Inspect rosin Iran", Philadelphia Inquirer, May.27,2002 .

(29) Ibid.

(30)Baker,op.cit.

(31) Djavadov, op.cit.

(٣٢)روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى،(بيروت -٢٠٠٧)،ص١٥٨.

(٣٣) خالد أبو بكر، احمدي نجاد رجل إيران القوي: الحقيقة والأسطورة، كنوز للنشر والتوزيع،(القاهرة -٢٠٠٨)،ص١٢٥؛

Sergei Leskov, "Uranium for Iran," Izvestia, February 28, 2005, pp. 1- 6 (English translation in Current Digest of the Post-Soviet Press {hereinafter referred to as CDPSP}, March 30, 2005, pp. 17-18).

(34) Robert O.Freedman, Russia- Iran and the nuclear question,(Washington-2006),p.4.

(35) Robert O.Freedman, putin, Iran and the nuclear weapons issues,(Washington-2006), pp. 39-42.

(36) Nikoli Kozhanov, Russia's position on Iran's nuclear program: http://www.washingtonistitute.org/av/policy/analysis/view.

(٣٧)حقيقة التعاون النووي بين روسيا وإيران: مقال متاح على الرابط الآتي:

http://en.rian.ru/business/2007/1023.html.

(٣٨) احمد إبراهيم محمود، الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، ملفات الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة، العدد(١٤٥)،٢٠٠٧،ص٩٧.

(٣٩) فخري هاشم العبادي، الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، نشرة إيران والعالم(مركز الدراسات الإيرانية -جامعة البصرة)، العدد(٣٥)، آذار٢٠٠٧،ص٢.

(٤٠) فهد مزبان خزار الخزار وحيدر عبد الواحد ناصر، الأزمة النووية الإيرانية:التطور - الدوافع -الدلالات الإستراتيجية، مجلة دراسات إيرانية(جامعة البصرة)،العدد(٥ - ٦)،٢٠٠٦،ص١٥٠.

(٤١)محمود، الدور الروسي...،ص٩٨.

(٤٢)الخزار وناصر، المصدر السابق،ص١٥٠.

(43) Freedman, Russia- Iran and the nuclear question.,p.5.

(44) Mizin,op.cit.,p.4.

(45) Ibid,p.5;

جاري سامور،مواجهة التحدي النووي الإيراني، سلسلة محاضرات الإمارات(١٠٢)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،الطبعة الأولى،(ابوظبي -٢٠٠٦)،ص١٢.

(46) Freedman, Russia- Iran and the nuclear question,p.5.

(47) Evan Tachovsky, Modren Russian-Iranian Relations: http:// www. othermeanspolities. com/up/oads/2/2/9/6

(48) Freedman, Russia- Iran and the nuclear question,p.6;

وللمزيد من التفاصيل حول مساعي الاتحاد الأوروبي. راجع: محمد عبد الرحمن العبيدي، أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية(جامعة الموصل)، العدد(٢)، المجلد(٨)،آذار ٢٠٠٩.

(٤٩) سكوت رويتر، استهداف إيران، ترجمة: أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون،الطبعة الأولى،(بيروت -٢٠٠٧)،ص١٦٦.

(50) Freedman, Russia- Iran and the nuclear question,p.6.

(٥١) حيدر عبد الواحد ناصر، هل يكون الحل الأخير في روسيا؟، نشرة شؤون إيرانية(مركز الدراسات الإيرانية -جامعة البصرة)،العدد(١٣)،نيسان٢٠٠٦،ص٢.

(52)Katz, Russian-Iranian Relations: Functional Dysfunction.
(53) Djavadov, op.cit
(54)"Russia Ships First Lot of Nuclear Fuel to Iran; Kremlin," The Washington Post, 18 December 2007
(55) "Russia Makes Third Fuel Supply for Iran Nuclear Power Plant," ITAR-TASS, 18 January 2008 (World News Connection
(٥٦)أبو بكر، المصدر السابق، ص١٣٤؛ هاورد،المصدر السابق،ص١٥٨؛
Tachovsky, op.cit
(57) Freedman, Russia- Iran and the nuclear question,p.6.
(58) D. Sanger" US and European allies agree on steps in Iranian dispute. New York Times ,March. 11, 2005.
(59) Freedman, putin, Iran and the…,pp.43-44.
(60) Arbatov, op.cit

(٦١)محمود احمدي نجاد: من مواليد ١٩٥٦، ولد في مدينة كرمان التابعة لمحافظة سمنار، ومنذ الصغر انتقل إلى طهران مع عائلته، وتابع دراسته فحصل على شهادتي البكالوريوس والماجستير من جامعة العلوم والصناعة في طهران ثم عُين أستاذاً في كلية الهندسة في الجامعة نفسها، وفي عام ١٩٩٧ نال شهادة الدكتوراه في الهندسة والتخطيط المروري. له مشاركات سياسية بعد انتصار الثورة الإيرانية ، وعلى أثرها عُين مستشاراً ثقافياً لوزير الثقافة التعليم العالي، ثم محافظاً لمدينة اردبيل شمال غرب طهران وحقق نجاحات واسعة في هذا المنصب، وفي عام ٢٠٠٣ انتخب عمدة للعاصمة طهران من قبل المجلس البلدي والإسلامي في المدينة، وفي يوم الأربعاء الموافق ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥ جرت مراسم المصادقة على محمود احمدي نجاد رئيساً لإيران لمدة أربع سنوات، ويُعّد احمدي نجاد الرئيس السادس للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقد تعهد في كلمة ألقاها خلال حفل تنصيبه أن يحافظ على استقلال إيران، وفي المجال النووي دافع عن حق بلده في

امتلاك الطاقة النووية السلمية، وأكد على الالتزام بالقوانين الدولية والحرص على الاستمرار بشأن المحافظة على قوانين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقف بشدة ضد محاولات الغـــرب وخاصـــة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في عدم تطوير البرنامج النووي الإيراني. للإطـــلاع على التفاصيل. راجع: عدنان نجيب أبو سرحان، الثورة الإسلامية الإيرانية وأزمة البرنامج النووي الإيراني السلمي، مؤسسة النايا للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (دمـــشق -٢٠٠٧)، ص ص١٨٢ -١٨٤؛ أبو بكر، المصدر السابق،ص ص ١٥ -٢١.

(62) Mark N. Katz, Iran and Russia: http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-russia

(63) Lucinda Ruth de Boer, Analyzing Iran's Foreign Policy, MSc Programme International Relations 2008-2009,Research Project: The Political Economy of Energy 2009 International School for Humanities and Social Sciences, University of Amsterdam,p.94.

(64) Freedman, putin, Iran and the…,pp.45-48.

(٦٥)أثمار كاظم الربيعي،الأزمة النووية الإيرانية بين الضربة الأمريكية والدبلوماسية الأوروبيـــة، سلسلة شؤون دولية(مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد)،العدد(١٥١)،٢٠٠٦،ص١٩

(66) Freedman, putin, Iran and the…,p.48.

(67) C. R Salvetz,"Russia's Iran dilemma. Russian Analytical Digest ,march 2006", p. 9.

(٦٨) فهد مزبان خزار، مستجدات الأزمة النووية الإيرانية في عهد احمدي نجاد: رؤية تحليليـــة، نشرة إيران والعالم(مركز الدراسات الإيرانية -جامعة البصرة)،العدد(٢٠)،٢٠٠٦،ص٢

(٦٩) أبو سرحان، المصدر السابق ،ص ص١٩٢ - ١٩٣.

(٧٠) أبو سرحان،المصدر نفسه،ص١٩٣؛أبو بكر، المصدر السابق، ص١١٥.

(٧١) خزار، مستجدات الأزمة...،ص١.

(72) Salvetz,"Russia's Iran dilemma…,pp9-15.

(73)Mikhail Zygar, "The Resolution has Begun in Iran, Kommersant, September.26,2005,p.9.

(74) Andrei Zlobin,"To Moscow on urgent business vremya novostei", October.17,2005,p.1; ناصر، هل يكون الحل...، ص١.

(75) K.Vick. Iran rejects Russia's proposal on uranium. Washington Post,March 13, 2006; Yevgeny Shestakov,"Theater of the nuclear Absurd, Rossiikaya gazeta journal 12, 2006,p.1.

(٧٦) ناصر، هل يكون الحل...، ص٢.

(77) Ivan Groshkov and Andrei Terekhov, "Iran's President Exposes His Country to Attack," Nezavisimaya gazeta, October 28, 2005, pp. 1, 6 (CDPSP, November 23-30, 2005, pp. 3-4).

(78) Yelena Suponina and Pyotr Iskenderov, "He's Said One Thing Too Many," Vremya novostei, January 13, 2006, pp. 1-2 (CDPSP, February 1-8, 2006 , pp. 14-15); and Dmitry Dubov et al., "Tehran Avoids Sanctions," Vremya novostei, January 18, 2006, p. 2 (CDPSP, February 15, 2006, pp. 13-14).

(٧٩) محمود، الدور الروسي...،ص٩٧.

(٨٠) احمد الهوني، نجاد يستلم رئاسة إيران وهي تواجه صعوبات اقتصادية ومعضلة القضية النووية، نشرة متابعات صحفية(مركز الدراسات الإيرانية -جامعة البصرة)، العدد(٢٤)،ايلول٢٠٠٥،ص٢.

(٨١) محمود، الدور الروسي...،ص٩٨.

(٨٢)صحيفة الشرق الأوسط في ١٥ آذار/مارس٢٠٠٧.

(٨٣) محمود، الدور الروسي...،ص٩٩.

(84) Freedman Putin, Iran and the nuclear …pp. 44-46.

(٨٥) أبو بكر، المصدر السابق،ص١١٥.

(٨٦) فهد مزبان خزار الخزار، تطور الأزمة النووية الإيرانية في عهد احمدي نجاد.. نحو التهدئة أم التصعيد والمواجهة، نشرة شؤون إيرانية(مركزالدراسات الإيرانية - جامعة البصرة)،العدد(١١٤)، حزيران٢٠٠٦،ص٣؛ أبو بكر، المصدر السابق،ص١١٦

(٨٧)رويتر، المصدر السابق،ص٢٦٠.

(٨٨) المصدر نفسه، ص٢٦١.

(٨٩) شاشكوف،المصدر السابق،ص١٦.

(٩٠) المصدرنفسه، ص١٦.

(91)Artur Blinov, "Tehran Agrees to Talks with Moscow," Nezavisimaya gazeta, February 6, 2006, p. 6(CDPSP, March 8, 2006, p. 18);

(٩٢)الخزار، تطور الأزمة...،ص٤.

(٩٣) المصدر نفسه، ص٤.

(94) Aleksandr Samokhotkin and Yelena Suponina, "Tehran Is in No Hurry," Vremya novostei, February 15,2006, p. 5 (CDPSP, March 15, 2006, pp. 18-19).

(٩٥) شاشكوف،المصدر السابق،ص١٦.

(96) Georgy Stepanov et al., "Tehran's Last-Ditch Effort," Izvestia, February 21, 2006, pp. 1-2 (CDPSP, March 22, 2006, p. 15).

(97) RFE/RL, "Factbox: Timeline of the Iranian Nuclear Crisis."

(٩٨))أبو بكر، المصدر السابق،ص١١٥.

(99) RFE/RL, "Factbox: Timeline of the Iranian Nuclear Crisis.";

أبو بكر، المصدر السابق، ص ص١١٦ -١١٧.

(100) Natalya Melikova, "A Very Positive Meeting," Nezavisimaya gazeta, June 16, 2006, pp. 1, 6 (CDPSP, July12, 2006, pp. 3-4).

(101) "Russia's Lavrov Critical of Iran, But Says Force Cannot Be Used," Interfax/BBC Monitoring, July 12, 2006.

(102) "U.N. Powers Continue Iran Talks," Global Security Newswire, July 20, 2006, www.nti.org.

(103) Russia's Lavrov Critical of Iran, But Says Force Cannot Be Used," Interfax/BBC Monitoring, July 12,2006.

(١٠٤) شاشكوف، المصدر السابق،ص١٧.

(105) "FM Lavrov Says Russia Ready to Discuss Sanctions against Iran in UNSC," ITAR-TASS/FBIS, July 19, 2006.

(106) U.N. Powers Continue Iran Talks," Global Security Newswire, July 20, 2006, www.nti.org

(107) George Jahn, "Russia Now Opposes Key Parts of Security Council Draft on Iran," Associated Press, July 22, 2006

(108) Cdejo Harvey and Ricard Sabafini, Russia Lukewarm support for International Sanctions against Iran History and Motivations: http:// www. nti.org/analysis/articult/se=n3

(١٠٩) رويتر، المصدر السابق، ص ص١٦٥-١٦٦؛

Resolution 1696, UN Security Council, July 31, 2006, http://daccess-dds-ny. un. org

(110)Christian Buher,"Russian-Iranian Relations, Beneficial, opportunistic and Circumstantial: http://www.pidad.org

(١١١) للمزيد من الإطلاع على تفاصيل القرار١٦٩٦ضد إيران. راجع الرابط الآتي :

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1696(2006
(112) Resolution 1696, UN Security Council, July 31, 2006, http://daccess-dds-ny.un.org;

أبو بكر، المصدر السابق، ص١١٨.

(113) United Nations Security Council Resolution 1696, July 31, 2006. See also Colum Lynch, "Security Council Sets Deadline for Iran," The Washington Post, August 1, 2006, p.11.

(114) "U.N. Powers Continue Iran Talks," Global Security Newswire, July 20, 2006, www.nti.org

(115) "No 'Automatic' Sanctions against Iran: Russia," Agence France Presse, August 1, 2006.

(116) "Iran Should Comply with UN Decisions-Russian Foreign Ministry," ITAR-TASS/FBIS, August 3, 2006.

(117) "Russia Remains Iran's Ally in Spite of Supporting UN Resolution-Larijani," Mosnews.com, August 6,2006:
http://www.mosnews.com/news/2006/08/06/irannothurt.shtmlws.com/news/2006/08/06

(118) Neil King, Jr., "Rice Gets Cool Response in Russia for Iran Policy," The Wall Street Journal, October 23, 2006, p. A6.

(119) Mark N. Katz, Putin, Ahmadinejad and the Iranian nuclear crisis, Middle East Policy Council,No.37,2006,pp.24-25.

بحث متاح في المكتبة الافتراضية العراقية على الموقع الآتي:

http://www.jstor.org

(120) Paul Kerr, "Security Council Deadlocks on Iran," Arms Control Today, December 2006,http:// www.armscontrol.org.

(١٢١) نص مقتبس من: حيدر عبدالواحد ناصر، المساعي الروسية في تخفيف العقوبات الأوروبية على إيران، نشرة شؤون إيرانية(مركز الدراسات الإيرانية -جامعة البصرة)، العدد(٢٣)،كانون الاول٢٠٠٦،ص٥.

(122) Elissa Gootman, "U.N. Postpones Vote on Penalties for Iran," The New York Times, December 22, 2006,http:// www.nytimes.com.

(١٢٣) الخزار، تطور الأزمة...،ص٤.

(124) Katz, Russian-Iranian Relations…,op.cit.

(١٢٥) خالد ممدوح العزي، العلاقات الروسية الإيرانية، مقال متاح على الرابط الآتي:
http://www.m3arej.com/article/2010-07-15-21-43-19/1481

(126) For more information regarding the specific details of the P5+1 incentives proposal, please refer to the full text, http:// www.bilaterals.org;

فخري هاشم العبادي، الموقف الروسي والصيني من العقوبات المفروضة على إيران، نشرة إيران والعالم(مركز الدراسات الإيرانية -جامعة البصرة)،العدد(٨٦)،ايار٢٠٠٨،ص٢

(١٢٧) للمزيد من الإطلاع على تفاصيل القرار ١٧٣٧ ضد إيران. راجع الرابط الأتي:
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1737/2006

(128) Resolution 1737, UN Security Council, December 23, 2006, http://daccess-dds-ny.un.org. See also www.un.org for further details on the individuals and entities subject to asset freezing.

(١٢٩)نص مقتبس من: تشوركين: عقوبات اقتصادية أحادية الجانب ضد طهران تقوض وحدة الأسرة الدولية إزاء البرنامج النووي الإيراني، مقال متاح على موقع روسيا اليوم:
http://www.rtalyom.org

(١٣٠)المصدر نفسه.

(١٣١)العبادي، الموقف الروسي والصيني...،ص٢.

(١٣٢)نص مقتبس من: ليونيد الكسندروفتش، موسكو وطهران بعد قرار١٧٣٧، مقال متاح على الرابط الآتي:
.http://www.albatan.ae/opinions/11687329180

(١٣٣) المصدر نفسه.

(134) Gootman, op.cit

(135) Katz, Russian-Iranian Relations…,op.cit.

(136) Buher,"Russian-Iranian Relations…

(137) Resolution 1747, UN Security Council, March 24, 2007, http://daccess-dds-ny.un.org;

وللمزيد من الإطلاع على تفاصيل القرار ١٧٤٧ ضد إيران. راجع الرابط الآتي:
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1747/2007

(١٣٨) فلاح الحمداني، ترحيب دولي بتشديد العقوبات وطهران تعتبر القرار ١٧٤٧ غير مقبول، مقال منشور في صحيفة إيلاف السعودية الالكترونية:
http://www.elaph.com

(١٣٩) راجع موقع إسلام اولاين على الرابط الآتي:
http://www.Islamoline.net/servlet/satellite?c=Artical A-c8cide=Arabic_News

(١٤٠) قرار ١٧٤٧ ضد إيران وروسيا تدعم وحدة مجلس الأمن الدولي، مقال منشور على الموقع الآتي:http://www.sauaiinfocus.com

(١٤١) المصدر نفسه.

(١٤٢)نص مقتبس من : المصدر نفسه.

(١٤٣) موقع إسلام اولاين ، المصدر السابق.

(144) Mark N. Katz, Russian-Iranian Relations in the Ahmadinejad Era, Middle East Journal, vol.62,No.2,spring2008,p.211.

بحث متاح في المكتبة الافتراضية العراقية على الرابط الآتي:

http://www.jstor.org/stable/25482506 .
(145) Ibid,p.211.

(١٤٦) فخري هاشم العبادي، إطلالة على ابرز تطور العلاقات الإيرانية - الروسية، نشرة إيران والعالم(مركز الدراسات الإيرانية -جامعة البصرة)،العدد(٦٤)،تشرين الثاني٢٠٠٧،ص٣؛ خليل حسين، بوتين وتخصيب العلاقات الإيرانية - الروسية، مقال متاح على الرابط الآتي:
files/d/r/drkhalilhussein/office/1222066566http://www.3.makcdn.com/user

(147) Katz, Russian-Iranian Relations in the Ahmadinejad Era,p.203.
(148) Ibid,p.203.
(149) Peter Finn, "Russia Ships First Lot of Nuclear Fuel to Iran; Kremlin, U.S. Officials Say Step Removes Need for Tehran to Pursue Enrichment," Washington Post, December 18, 2007, p. 12.
(150) Russia Makes Third Fuel Supply for Iran Nuclear Power Plant," ITAR-TASS, January 18, 2008, via World News Connection.
(151) Katz, Russian-Iranian Relations in the Ahmadinejad Era,p.213.
(152)Ibid,p.213.
(153) Ramin Mostaghim and Borzou Daragahi, "Iranian Trumpets Nuclear Feats," Los Angeles Times, January 31, 2008, p. 8.
(154) Saeed Barzin, "Iran Brushes Aside Sanctions, Hints at US Talks," via BBC Monitoring, Janu ary 24, 2008.

(١٥٥) صحيفة الشرق الأوسط في ١٦حزيران/يونيو٢٠١٢ . وللمزيد من الإطلاع على تفاصيل قرار ١٨٠٣ ضد إيران. راجع الرابط الآتي:
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1803/2008

(156) Nicolas Kulish, "Agreement on Proposal for New Iran Sanctions," The New York Times, January 23, 2008, http:// www.nytimes.com.
(157) Ariel Cohen, "The Real World: Iran's Space Rocket Launch," The Middle East Times, February 9, 2008, http:// www.heritage.org.
(158)Ibid.

(١٥٩) محمد عبدالرحمن العبيدي، روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني، مجلة دراسات إيرانية(جامعة الموصل)، العدد(١٦)، السنة(٦)، تشرين الاول٢٠٠٩،ص٢٧٤

(١٦٠) العبيدي، المصدر نفسه،ص ص ٢٧٤ -٢٧٥.

(161) For the text of UNSC Resolution 1803, see "Security Council Tightens Restrictions on Iran's Proliferation-Sensitive Nuclear Activities, Increases Vigilance over Iranian Banks, Has States Inspect Cargo," United Nations Department of Public Information, News and Media Division, New York, SC/9268, March 3, 2008,http://www. un.org/News/Press/docs/2008/sc9268.doc.htm.

(١٦٢) نيفين عبد المنعم، العلاقات الروسية -الإيرانية بين الحمولة التاريخية والآفاق المستقبلية، مقال منشور على موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية:http://www.ecssr.ae

(163) Ariel Cohen, "The Real World: Iran's Space Rocket Launch," The Middle East Times, February 9, 2008, http:// www.heritage.org.

(١٦٤) شاشكوف، المصدر السابق، ص ص١٧ -١٨.

(١٦٥) العبادي، الموقف الروسي ...،ص٢

(١٦٦)العبيدي، المصدر السابق ،ص٢٧٦.

(١٦٧) المصدر نفسه، ص٢٧٦.

(١٦٨) مغازي البدراوي، ميدفيديف والعلاقات الروسية الإيرانية، مقال متاح على الرابط الاتي:
http:// www.Alwaqt.com/bloy_art_php?baid=7109.

(١٦٩) نص مقتبس من: خولة نزال، تضارب حول سبب الدعم الروسي للقرار ١٨٠٣، مقال متـــاح على موقع صحيفة القبس الكويتية:http:// www.alqabas.com.kw

(١٧٠) العبيدي، المصدر السابق،ص٢٧٧.

(١٧١) ديميتري آناتوليفيتش ميدفيديف: في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أعلن عن ترشحه للرئاسة بدعم وحشد سياسي من الرئيس الروسي حينها فلاديمير بوتين، وقد دعمته أربعة أحزاب سياسية هي حزب روسيا الموحدة، وحزب روسيا العادلة، وحزب المزارعين، وحزب القوة المدنية، وانتخب في الجولة الانتخابية الأولى والتي أجريت في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٨ بنسبة ٦٩,٦% من أصوات الناخبين، متقدماً على ثلاثة مرشحين وهم زعيم الحزب الشيوعي غينادي زيوغانوف، ورئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي فلاديمير جيرينوفسكي، ورئيس الحزب الديمقراطي الروسي أندري بوغدانوف. منذ ٧ أيـــار/مايس٢٠٠٨ يشغل منصب رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة ورئاسة مجلس الأمن الروسي. راجع الرابط الآتي: http://www.rtarabic.com/news_all_info/33185

(١٧٢)البدراوي،المصدر السابق.

(173) "Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions 1737 (2006), 1747 (2007), and 1803 (2008) in the Islamic Republic of Iran," IAEA Board of Governors, Report by the Director-General, September 15, 2008,http:// www.isis-online.org.

(174)Ibid.

(175) "New U.N. Resolution on Iran," VOANews, October 6, 2008, http://www1.voanews.com.

(176)Ibid.

(١٧٧)نص مقتبس من: صحيفة الثورة السورية في ٢٢تشرين الأول/اكتوبر٢٠٠٨.

(١٧٨) فاطمة بدروني، العلاقات الروسية-الإيرانية بعد قرار العقوبات، مقال متاح على الرابط الآتي :http://www.mostakballat.com/article/057.htm

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.